مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

التحويـل دراسة نحوية

د . جمال محمد أحمد عوض
أستاذ اللغويات المساعد في
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين في قنا

التحويـل دراسة نحوية

د . جمال محمد أحمد عوض
أستاذ اللغويات المساعد في
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين في قنا

المقدمـة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا " محمد " رسول الله ، سيد المرسلين ، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين .

وبعد

فهذا بحث موضوعه " التحويل دراسة نحوية " ، ولهذا الموضوع موقف طريف معي ، فقد كنت بطبيعة عملي – معار الآن في إحدى جامعات المملكة العربية السعودية – في أحد البنوك لأحول لأبنائي ما يلزمهم من مصروفات ، وعندما طلبت من الموظف المختص بأن يحول لي المبلغ المطلوب – وكان قد عرف طبيعة عملي من خلال الاطلاع على الإقامة الخاصة بي ، وعرف مني تخصصي - ، قال لي – مازحاً – :لن أحول لك ما طلبت إلا بعد أن تخبرني بشئ ، فقلت له ما هو؟ فقال لي : هل يوجد في النحو تحويل كما في البنوك ؟ فقلت له : إن في النحو تحويلاً ، ولكنه ليس كتحويل البنوك ؛ بل هو تحويل لغوي ، منه ما يعود إلى اللفظ ، ومنه ما يعود إلى المعنى ،فطلب مني بعض الأمثلة على ذلك ، فلم تسعفني ذاكرتي إلا بتذكر بعض المواضع المشهورة للتحويل ،كالتحويل من اللازم إلى المتعدي والعكس ، وتحويل المبني للمعلوم إلى المجهول ، والتمييز المحول .

وبعد أن أنهى لي الموظف تحويل ما طلبت منه عدت إلى منزلي وأنا أفكر في الحوار الذي دار بيني وبينه ، مما جعلني ألقي نظرة على مجموعة الكتب الموجودة معي فوجدت أن هناك مواضع متعددة للتحويل غير تلك التي ذكرتها للرجل ، فوجدت في نفسي عزماً على الكتابة في هذا الموضوع وجمع مسائله في بحث واحد سميته " التحويل دراسة نحوية " ، ولعل مما دفعني للكتابة في هذا الموضوع يكمن في الأسباب الآتية :

أولاً : الآثار المتنوعة للتحويل سواء أكان تحويلاً لفظياً أم معنوياً مما يجعل لدراسته قيمة علمية .

ثانياً : أن المسائل المتعلقة بهذا الموضوع مبعثرة في معظم الأبواب النحوية مما يدعو إلى ضرورة جمعها في بحث واحد ؛ لتكون الاستفادة العلمية منها أفضل .

ثالثاً : أنه غلب على ظني أن أحداً لم يكتب في هذا الموضوع فزاد هذا من حرصي على أن أكتب فيه .

وقد حرصت على أن يكون تناولي لمسائل هذا الموضوع حسب ورودها في ألفية ابن مالك .

أمَّا عن طريقتي في تناول هذا الموضوع فقامت على الآتي :

أولاً : مقدمة أشرت فيها إلى أهمية هذا الموضوع ، وأسباب اختياره ، وخطة السير فيه

ثانياً : تمهيد أشرت فيه إلى المعنى اللغوي والاصطلاحي للتحويل ، وصلته بالنحو ، وبيان مدى التصاقه به ، ونوع العلاقة بينه وبين الصرف .

ثالثا : قمت بدراسة لأهم المواضع المختلفة التي كان للتحويل دور فيها ، مركزا على أثره فيها ، وموقف النحاة منه ، وتصنيفه لفظاً ومعنى .
رابعا : ختمت هذه الدراسة باستنتاج لأهم الملحوظات التي خرجت بها من خلال تناولي لهذا الموضوع .
خامساً : أعددت قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في دراسة هذا الموضوع
وفي الختام ، فإنني لا أدعي الكمال في هذا العمل ، فإن نال القبول فهذا ما أرجوه ، وإلاّ فمعذرة، ولا يسعني إلا أن أدعو الله – سبحانه – بقوله " رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا"

والله أسأل أن يهدينا سواء السبيل ، إنه نعم المولى ونعم المصير .

تمهيد

التحويل في الأصل مصدر" حوَّل " – بتضعيف العين -، فالفعل – إذاً - على وزن " فعَّل " – بتضعيف العين - ، ومصدر " فعَّل " هو " التفعيل " ، ولم يحدث في صورة المصدر تغيير ؛ لأن الفعل صحيح اللام [1].
والتحويل في معناه اللغوي يعني التغيير .
وفي معناه الاصطلاحي يعني : تغيير الصيغة لفظاً أو معنى .

والتحويل في الأصل ألصق بالصرف منه بالنحو ؛ إذ التصريف في اللغة يعني التحويل والتغيير ، غير أنه في الصرف له وجه واحد ؛ إذ هو تحويل لفظي ؛ ولذا كان موضوع الصرف محصوراً في الألفاظ التي تقبل التحويل ، وهي الأفعال المتصرفة . والأسماء المعربة[2] .

فلا تصريف في الأفعال الجامدة ، ولا الأسماء المبنية ، ولا الحروف ؛ لأن هذه الأمور لا تقبل التحويل اللفظي الذي يقوم عليه التصريف .

ومع التسليم بأن التحويل أكثر التصاقاً بالصرف ؛ لأنه بمعناه ، إلا أن هذا لم يمنع من وجود صلة بينه وبين النحو ، غير أن الملاحظ أن التحويل في النحو له وجهان لأنه قد يكون تحويلاً لفظياً ، وقد يكون تحويلاً معنوياً.

ولقد كان للتحويل – بوجهيه اللفظي والمعنوي – أثر كبير في مواضع متعددة في النحو العربي ، وهذا ما سأسعى لتوضيحه – إن شاء الله تعالى – من خلال هذا الموضوع .

---

[1] - ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٧٢
[2] - ارتشاف الضرب ١ / ٢٨ .

(١) التحويل في كان وأخواتها

قبل الحديث عن صلة هذا الموضوع بكان وأخواتها ينبغي التأكيد على الأمور الآتية:

أولاً : أن معنى التحويل والصيرورة من المعاني الأصيلة لواحد من أفعال هذا الباب .

ثانيا : أن بعض أفعال هذا الباب قد تتخلى عن معناها الأصلي ، وتدل على معنى (صار) في إفادة التحويل .

ثالثا : أن هذا المعنى لا يقتصر على (كان وأخواتها) بل يتعداه إلى دلالة بعض الأفعال الأخرى عليه ، وأقصد بالأخرى ، أفعال تعمل عمل " صار " إلا أنهم لم يعدوها من أخوات " كان " .

وبهذا تتبلور أمامنا الصورة فهذا المعنى نجده أصيلاً في فعل ، ونجده معنى ثانويا في أفعال أخرى ، منها ما هو ناسخ ، ومنها ما هو غير ناسخ .

هذا ، ويعد التحويل معنى من معاني إحدى أخوات (كان) ، وهي (صار) إذ تفيد تحويل اسمها من حالة إلى حالة أخرى ينطبق عليها معنى الخبر نحو : صار التبر ذهباً ، وصار العجين خبزاً .

و " صار " تستعمل ناقصة وتامة .

فالناقصة تفيد اقتران مضمون الجملة بزمن الوجود ، ومعناها : الانتقال إما في الذات : كصار الطين خزفاً ، وصار الخمر خلاً ، وإما في الصفة كصار الماء حاراً ، وصار زيد فقيهاً .

وقد يكون الانتقال لمجرد نسبة : كصار زيد قريباً[١] .

وأما التامة فتكون بمعنى " رجع " ، ومنه قول الله تعالى " ألا إلى الله تصير الأمور "[٢]، وتتعدى "بإلي " ، ولا يفارقها معنى الانتقال [٣] .

والناقصة تدل على زمان الوجود دون زمان الماضي ، والتحويل والصيرورة فيها تارة يعود إلى الذات ، وتارة يعود إلى العرض [٤] .

هذا ، وهناك خمسة أفعال من أخوات (كان) هي : كان ، وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وأضحى ، تدل – في الأصل - على اتصاف الاسم بذلك الخبر في الأوقات التي تدل عليها صيغها ، فإذا قيل : أصبح زيد عالماً فمعناه اتصافه بالعلم في وقت الصباح ، وكذا الباقيات[٥] .

وقد وجد النحاة هذه الأفعال الخمس تأتي بمعنى " صار " فتدل على التحويل من حال إلى حال ، إلا إن دلالتها على ما تدل عليه " صار " متوقف على أمرين :

الأول : أن تكون هذه الأفعال ناقصة عند دلالتها على ما تدل عليه (صار) من معنى التحويل[٦] .

الثاني : أن يخضع خبرها لما يخضع له خبر " صار " من امتناع كونه فعلاً ماضياً ، فلا يقال : صار زيد عَلِمَ ، وكذا الباقيات ؛ لأنها تفهم الدوام على العمل ، واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع ، فتدافعا[٧] .

والأفعال التي تدل على معنى " التحويل " من كان وأخواتها هي :

---

١ - شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢ / ٨٧٢

٢ - سورة الشورى . من الآية (٥٣)

٣ - ارتشاف الضرب ٣ / ١١٥٣ ، ١١٥٤

٤ المصدر السابق ٣ / ١١٥٤ ، ١١٥٦ .

٥ -الهمع ٢ / ٧٦

٦ - شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤١٦

٧ - الهمع ٢ / ٧٢

١ـ كان :

وهي أم الباب ، وقد خرجت عن معناها الأصلي للدلالة على معنى " التحويل " الذي يعد معنى أصيلاً لصار ، ومنه قولهم : صنع الخشب فكان أثاثا ، نجد أن الفعل " كان " أفاد هنا معنى التحول والانتقال ، فهو بمعنى " صار " [١] ، ومنه قوله تعالى { وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا (٥) فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا (٦) وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً } [٢] .

و" كان " التي بمعنى " صار "ناقصة ؛ لافتقارها إلى خبر كقوله تعالى { فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا }[٣] ، وقد جاء هذا المعنى في الشعر – أيضاً – ومنه قول الشاعر:

بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فرخاً بيوضها[٤] .

أي : صارت ؛ لأن البيض ما كانت فراخاً ، بل الأمر بالعكس [٥] .

ونلحظ أن تقدير معنى " كان " في البيت بـ " صار "فيه تصحيح للمعنى ، إذ لو بقيت " كان " على أصل معناها ، لكان فاسداً ؛ لكونه محالا [٦] .

٢ـ ظل :

وهي الفعل الثاني الذي يدل على معنى " صار " في إفادة معنى التحويل والصيرورة، ويترتب على إفادتها معنى " صار " أن تكون عامة في جميع الأوقات بعد أن كانت خاصة بزمان وجود النهار دون غيره ، ومن ذلك قوله تعالى { وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ } [٧]. ومن المعلوم أنه ليس سواد وجه البشر مختصا بزمان وجود النهار دون غيره ، فالمعنى – والله أعلم – صار وجهه مسوداً .[٨] ، ومن هذا الاستعمال – أيضاً – قوله تعالى { فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ }[٩] أي : صارت .

هذا ، وقد خالف السيرافي فزعم أن " ظل " لا تكون بمعنى " صار " ، وإنما تستعمل ناقصة ؛ لاتصاف الموصوف بالصفة نهاراً [١٠].

وسار على دربه لكذة الأصفهاني ، والمهاباذي [١١] .

وعلى هذا تكون " ظل " قد جاءت بمعنى "صار " حيث تفيد التحويل والصيرورة. وتعمل عمل " صار " بشروطها خلافاً لمن أنكر هذا المعنى .

٣ـ أمسى :

وهي من الأفعال التي تدل على التحويل والانتقال من حال إلى حال ك " صار " إذ تتخلى عن معناها الأصلي في إفادة وقوع الفعل في المساء لتدل على معنى " صار " [١٢] .

---

١ ـ شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٥ :٣٤٨

٢ ـ سورة الواقعة : الآيات ٥ ، ٦ ، ٧

٣ ـ سورة آل عمران . من الآية ١٩

٤ ـ قائله : ابن أحمر ، وهو من الطويل . من مواضعه : ابن يعيش ٢ / ١٠٢ ، والخزانة ٤ / ٣١ ، والأشموني ١ /٣٣٠ .

٥ ـ شرح ألفية ابن معط لفواس ٢ / ٨٦٨ ، ٦٦٩ .

٦ ـ المصدر السابق ٢ / ٨٦٨ ن ٨٦٩ .

٧ ـ سورة النحل . من الآية (٥٨)

٨ ـ شرح ألفية ابن معط لفواس ٢ / ٨٧٠ .

٩ ـ سورة الشعراء . من الآية (٤)

١٠ ـ شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٢ / ٣٥٦ .

١١ ـ الهمع ٢ / ٧٦ .

١٢ ـ شرح ألفية ابن معط لفواس ٢ / ٨٧٢ .

ومن دلالتها على هذا المعنى قول الشاعر :

أمست خلاء و أمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لبد[1]

فقد جاءت " أمسى " في موضعيها من البيت بمعنى " صار " فتغير معناها إلى معنى " التحويل والانتقال " مثل " صار " تماما[2] .

٤- أصبح :

وهي من الأفعال التي تفيد معنى " صار " إذ تتخلى عن معناها الأصلي وهو إفادة وقوع المعنى في الصباح ، لتفيد معنى التحويل والانتقال .

و قد وردت دالة على هذا المعنى في كتاب الله – عز وجل – وفي كلام العرب .

فمن القرآن الكريم قوله تعالى : { فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا }[3] أي : صرتم .

ومن كلام العرب قول الشاعر :

أصبحت لا أملك السلاح ولا أملك رأس البعير إن نفرا[4]

٥- أضحى :

وهي من الأفعال التي تدل على معنى "صار "إذا تتخلى عن معناها الأصلي ، وهو الدلالة على وقوع الفعل في الضحى لتدل على معنى التحويل والانتقال ، ومنه قول الشاعر :

ثم أضحوا كأنهم ورق خف فألوت به الصبا والدبور[5]

هذه هي الأفعال الخمسة التي اتفق النحاة على إفادتها معنى " صار "في الدلالة على التحويل ، ونلحظ الآتي :

أولاً : أن دلالة هذه الأفعال على معنى " صار " يكون في حال النقصان ، أي : في حال افتقار تلك الأفعال إلى الخبر .

ثانياً : أن دلالتها على هذا المعنى قد يخلص من الوقوع في محال ، أو معنى فاسد .

ثالثاً:أن دلالتها على ما تدل عليه " صار " يترتب عليه تخليها عن معانيها الأصلية .

رابعاً : أن تلك الدلالة تستلزم الخضوع لقيود " صار " من امتناع كون أخبارها فعلاً ماضياً

خامساً : أن معنى التحويل في هذه الأفعال هو معنى زائد على معناها الأصلي ، فكأن التحويل يمثل المعنى الثاني لهذه الأفعال .

سادساً : أن تلك الأفعال الخمسة هي التي اشتهرت دلالتها على معنى التحويل ، فقد زعم الزمخشري أن " بات " تأتي بمعنى " صار "[6] .

---

[1] - قائله : النابغة الذبياني ، وهو من البسيط . من مواضعه : الديوان ١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١ / ١١٥ ، وشفاء العليل١ / ٣١٠ ، والمساعد ١ / ٢٥٧ ، والهمع ٢ / ٧٦ ، والدرر اللوامع ١ / ٨٤ .

[2] - الهمع ٢ / ٧٦ .

[3] - سورة آل عمران . من الآية (١٠٣) .

[4] - قائله : الربيع بن ضبع ، وهو من المنسرح

من مواضعه : الكتاب ١ / ٤٦ ، والنوادر ١٥٩ ، والأمالي الشجرية ٢ / ١١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٢ ، وابن يعيش ٧ / ١٠٥ ، والتصريح ٢ / ٣٦ .

[5] - قائله : عدي بن زيد ، وهو من البسيط .

من مواضعه : الديوان ٩٠ ، وعيون الأخبار ٣ / ١١٥ ، والأمالي الشجرية ١ / ١٠٤، ١٠٥ ، والهمع ٢ /٧٦ .

[6] - المفصل في علوم العربية ٢٦٧ .

وقد نص ابن مالك على أن هذا الذي ذهب إليه الزمخشري غير صحيح [1] ؛ وذلك لعدم وجود شاهد على ذلك من خلال التتبع والاستقراء [2] .

سابعاً : أن دلالة بعض الأفعال على معنى صار " في إفادة التحويل لا ينحصر في الأفعال الناسخة ، فقد وجد النحاة أن هناك أفعالاً غير ناسخة (أي ليست من أخوات كان) تشترك مع " صار في المعنى والعمل والشروط [3] .

فقد ألحق قوم من النحاة – منهم ابن مالك – بصار ما كان بمعناها ، وذلك عشرة أفعال هي :

١ – آض نحو : آض الغلام شاباً ، أي : صار .

٢ – عاد نحو : عاد الطالب أستاذاً .

٣ – استحال نحو : استحال الماء ثلجاً .

٤ – حار نحو : حارت النار رماداً .

٥ – ارتد مثل قوله تعالى { فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا }[4] أي : صار بصيراً

٦ – تحول نحو : تحول الدقيق خبزاً ، وتحول التبر ذهباً ، وتحول الطين خزفاً .

٧ – غدا ، نحو : غدا المعلم مهاناً .

٨ – راح نحو : راح الطالب معلماً .

٩ – قولهم : ما جاءت حاجتك ، ويروى برفع " حاجتك " ونصبها .

فالرفع على أن " ما " خبر " جاءت " قُدِّم ؛ لأنه اسم استفهام ، والتقدير : اي حاجة صارت حاجتك .

والنصب على أن " حاجتك " خبر " جاءت " ، والاسم ضمير " ما " والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك .، و" ما " مبتدأ ، والجملة بعدها خبر([5])

١٠ – قولهم : قعدت كأنها حربة من قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة أي : صارت كأنها حربة ، و" كأنها حربة " خبر " قعدت "[6] .

والملحقون طردوا هذين الفعلين (جاء ، وقعد) ؛ لقوة الشبه بينهما وبين " صار " ، وغيرهم قصروهما على ذينك المثالين . وقالوا في الثمانية الاول : إن المنصوب فيهما حال[7] .

وابن مالك لم يكتف بدلالة هذه الأفعال على معنى " صار " بل عدَّ " آض " و " عاد " من أخوات " كان " الناقصة ، مع دلالتهما على معنى " صار " [8] .

وبناء على رأي من ألحق هذه الأفعال العشرة بصار في الدلالة على معنى التحويل ، فإن كل فعل منها يكون فعلاً ناقصاً يرفع الاسم وينصب الخبر ، غير أن هذا مشروط بالدلالة على معنى " صار "

---

[1] - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٤ ، وينظر شرح التسهيل ١ / ٣٤٦ .
[2] - الهمع ٢ / ٧٦
[3] - الارتشاف ٣ / ١١٥٤ : ١١٥٦ .
[4] - سورة يوسف . من الآية (٩٦)
[5] - الهمع ٢ / ٦٨ : ٧٠
[6] - المصدر السابق ٢ / ٦٨ : ٧٠
[7] - شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤١٧ ، وينظر المساعد ١ / ٢٦٠ .
[8] - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٤ .

فإذا لم تدل تلك الأفعال على معنى " صار " فإنها تكتفي بفاعلها ، وعلامة دلالة هذه الأفعال على معنى التحويل وعدمه ، أنها إن جاءت في جمل ، وجعل بدلاً منها " صار " ولم يتغير المعنى كانت ناقصة ، وإذا لم يستقم المعنى بعد جعل " صار " بدلاً منها كانت تامة تكتفي بفاعلها كقولهم : عاد الطالب من المدرسة ، وراح اللص يسطو على الناس .

ولا يخفى من خلال العرض السابق للتحويل في هذا الباب – باب كان وأخواتها – أن التحويل يصنف على أنه تحويل معنوي ؛ لأن الصيغة – في كل – بقيت كما هي ، ولكن معانيها هي التي تحولت إلى معنى آخر ، وهو معنى " صار " .

(٢) التحويل في (ظن وأخواتها)

يعد التحويل في هذا الباب معنى من معاني بعض أفعاله وقسماً من أقسامه ، إذ هو قسيم أفعال القلوب .

والمراد بالتحويل في أفعال هذا الباب تحويل صفة الاسم إلى صفة الخبر نحو : جعل الخباز الدقيق خبزاً ، فقد تحول الاسم من صفات الدقيق إلى صفات الخبر .

هذا ، والأفعال التي تدل على التحويل في هذا الباب هي :

(١) صير - بتضعيف الياء - نحو صير النجار الخشب دقيقاً .

(٢) أصار ، والفعلان منقولان من " صار " أخت " كان " فقيل " صير " بالتضعيف ، و" أصار " بالهمز[١] .

وابن مالك هو الذي ذكر " أصار " بمعنى " صير " غير أنه لم يذكر لها شاهداً [٢] .

(٣) جعل بمعنى " صير" ، ومنه قول الله – تعالى – " وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً "[٣] ، وقوله " وجعلنا ذريته هم الباقين "[٤] .

و" جعل " – هذه - التحويل فيها إما تصيير لما له نسبة إليه ، أو إلى ما يكون له ذاتاً ، أو كالذات :

فالأول: لابد فيه من أحد حروف النسبة كقوله تعالى " ويجعلون لله ما يكرهون "[٥] .

والثاني : تصييره في الفعل بالذات نحو . جعلت الطين خزفاً ، وقد تدخل فيه " من " كقوله تعالى { وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ }[٦] أو بالصفة نحو : جعلته عالماً ، وإما في الاعتقاد كقوله تعالى { وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا }[٧] ، وإما في النيابة عن الشيء نحو : جعلت البصرة بغداد ، وإما في التسمية نحو : جعلت حسني قبيحاً[٨] .

---

١ - شفاء العليل للسلسيلي ١ / ٣٩٤

٢ - التسهيل ٧١ ، وينظر شرح التسهيل ٢ / ٨٢ ، والمساعد ١ / ٣٦١ .

٣ - سورة الفرقان . من الآية (٢٣)

٤ - سورة الصافات . الآية (٧٧)

٥ - سورة النمل . من الآية (٦٢)

٦ - سورة المائدة . من الآية (٦٠) .

٧ - سورة الزخرف . من الآية (١٩) .

٨ - الارتشاف ٤ / ٢١٠٢ : ٢١٠٤

وهي إذا كانت بهذه المعاني لم تؤثر إلا في المفعول الأول ؛ لأنه وقع به ذلك ، ولا يستغنى عن المفعول الثاني ؛ لأنه كالابتداء والخبر في الأصل أو ما هو منزل منزلته .

(٤) وهب بمعنى " جعل " نحو : وهبت الآلة الدقيق عجيناً ، وهبت الآلة الحب دقيقاً ، ومنه ماحكاه ابن الأعرابي : وهبني الله فداك . أي : صيرني فداك[١] ، وهذا الفعل لا يستعمل بمعنى التحويل إلا إذا كان بلفظ الماضي فقط .

(٥) اتخذ بمعنى " صير "، ومنه قوله تعالى { وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا }[٢] ، ومن ذلك قولهم : اتخذت العقل مرشداً .

(٦) تخذ ، وهي مثل " اتخذ " قال تعالى { ... لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا }[٣] ، ومنه قولهم : تخذت الحرارة الماء بخاراً .

(٧) ترك بمعنى " صير " نحو : ترك الموج الصخور حصىً ، ومنه قوله – تعالى : { وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض }[٤] .

(٨) رد بمعنى " حول " قال تعالى { ود الذين كفروا لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً }[٥] والمعنى : يصيرونكم[٦] .

هذه هي الأفعال التي تدل على التحويل في هذا الباب ، ومن أحكامها :

(أ) أن أفعال التحويل لا تلغي ولا تعلق ؛ لأن الإلغاء والتعليق من خصائص الأفعال القلبية المتصرفة ، فلا شأن لأفعال التحويل بهذه المزية .

وهي بهذا تبدو أقل درجة من أفعال القلوب المتصرفة التي تمتاز عنها بالإلغاء والتعليق[٧] .

(ب) أن أفعال التحويل لا تدخل على " أن " ومعموليها ، كما لا تدخل على " أن " الناصبة للمضارع ؛ إذ كل ذلك من خصائص الأفعال القلبية المتصرفة[٨] .

(ج) أفعال التحويل قابلة للتصرف ، بمعنى أنه يأتي منها الماضي ، والمضارع ، والأمر واسم الفاعل ، واسم المفعول ... ماعدا " وهب " فهو ملازم للماضي ، فشرط دلالته على التحويل أن يكون بلفظ الماضي[٩] .

(د) أن أفعال التحويل في باب " ظن وأخواتها " تعد قسيم أفعال القلوب – كما ذكرت من قبل – في هذا الباب ، ومن هنا يبدو الفرق واضحاً بين دلالة هذه الأفعال على معنى التحويل ، وبين دلالة " كان " وبعض أخواتها على المعنى نفسه .

---

١ - الهمع ٢ / ٢١٧ ، ٢١٨ .
٢ - سورة النساء . من الآية (١٢٥) .
٣ - سورة الكهف . من الآية (٧٧)
٤ - سورة البقرة . من الآية (١٠٩)
٥ - سورة البقرة . من الآية (١٠٩)
٦ - توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٢٥ ، وينظر شرح التسهيل ٢ / ٨٢ ، ٨٣ .
٧ - التعليق : إبطال إعمال أفعال القلوب المتصرفة لفظاً لا معنى ، أما الإلغاء فهو إبطال إعمالها لفظاً ومعنى، لتأخرها عن معموليها ، أو لتوسطها بينهما . ينظر :شرح شذور الذهب لابن هشام ٤٧١ ، والهمع ١ / ١٥٤.
٨ - ينظر " المزية على الأقران " بحث قمت بنشره في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين في قنا – العدد التاسع.
٩ - الهمع ٢ / ٢١٧ ، ٢١٨ .

فدلالة أخوات " ظن " على التحويل دلالة ذاتية نابعة من داخلها ، إذ لابد أن يكون التحويل هو المعنى الأصلي لهذه الأفعال حتى تعد من أخوات " ظن " ، بخلاف " كان "وبعض أخواتها فإن دلالتها على التحويل لا تعد دلالة ذاتية إلا في " صار " فقط [1] .

أما الأفعال التي جاءت بمعناها ، فإن دلالتها على التحويل دلالة ثانوية ؛ لأن لها معاني أخرى أصلية تدل عليها ، وعدم دلالتها على التحويل لا يمنعها من رفع الاسم ونصب الخبر مادامت ناقصة ودلالتها باقية على معانيها الأصلية .

(هـ) نلحظ من خلال عرض أفعال التحويل في باب " ظن " أن هناك ارتباطاً بينها وبين " صار " من أخوات " كان " ، وهذا – في تقديري – راجع لأمرين :

أحدهما : الاتفاق في الدلالة ، وهو التحويل .

والآخر : أن هناك فعلين من أفعال هذا الباب هما في الأصل منقولان من " صار " بالهمز والتضعيف ، وهما " صير " و " أصار "[2] .

---

[1] - ارتشاف الضرب ٣ / ١١٥٤ : ١١٥٦ .

[2] - المساعد ١ / ٣٦١ .

(٣) التحويل في باب نائب الفاعل

يعد هذا الباب من أشهر مواضع التحويل في النحو العربي ، بل ربما عندما يرد ذكر هذا المصطلح ينصرف الذهن إلى التحويل في هذا الباب .

هذا ، والتحويل في هذا الباب مختلف فيه :

فذهب جمهور البصريين إلى أن صيغة الفعل المبني للمجهول مغيرة ومحولة من فعل الفاعل ، وليست بأصل [١] ،والدليل على ذلك أن الفاعل لما كان لازماً للفعل والمفعول غير لازم كان أصلاً للمفعول ، ويلزم منه أن يكون فعله أصلا ؛ لأنه كالجزء منه [٢] .

ونقل ابن عصفور دليلين آخرين للبصريين على فرعية صيغة الفعل المبني للمجهول هما :

(١) ترك الإدغام في نحو سُوير ، وذلك أن الواو والياء متى اجتمعتا في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فإن الواو تقلب ياء ، وتدغم الياء في الياء نحو : طويت طيًا. ولويت ليًا ، ومع ذلك قالوا : سُوير وبُويع فلا يدغمون فدل على أنهما مغيران من "ساير وبايع" ؛ إذ لو كانا غير مغيرين لكان اجتماعهما لازماً فيجب الإدغام .

(٢) ترك الإبدال في نحو: وُوري ؛ إذ القياس أنه متى اجتمع واوان في أول الكلمة أن تهمز الأولى منهما لزوماً هروباً من ثقل الواوين ، نحو أواصل ، وأصله وواصل ، فدل ذلك على أن " وُوري " مغير من " وارى "، وأن اجتماع الواوين عارض ؛ إذ لو كان أصلاً غير مغير لكان اجتماع الواوين لازماً فكان يلزم قلب الواو همزة [٣] .

وذهب الكوفيون إلى أن صيغة الفعل المبني للمجهول أصل ، وليست محولة من صيغة الفاعل ، ونسب هذا إلى المبرد [٤] ، ونسبه أبو حيان إلى المبرد وابن الطراوة[٥] .

وبالعودة إلى المقتضب لم أجد المبرد عدّ صيغة المبني للمجهول رابع أبنية الثلاثي. وإنما عدّ أبنية الفعل الثلاثي ثلاثة أبنية فحسب [٦] .

ونقل ابن مالك هذا المذهب في شرح الكافية الشافية عن سيبويه والمازني[٧] . ولم أجد في كتاب سيبويه ما يفيد ذلك ، بل فيه ما يقطع على أن مذهبه هو المنسوب إلى البصريين ، قال :" وأصل كلامهم تغيير فعل من رددت وقلت "[٨] .

أما ما نسب إلى المازني من أنه يرى أصالة صيغة المبني للمجهول ، فلعل ذلك راجع إلى أنه حين عدّ أبنية الفعل الثلاثي التي لا زيادة فيها ذكر من بينها صيغة المبني للمجهول نحو : ضُرب ، وعُلم ، و ظُرف "ولكن هذا لا يقطع بأنه يرى أصالة هذه الصيغة لسببين:

أحدهما : أن ابن جني حين شرح قول المازني لم يذكر ذلك ، بل نص على أنّ الفعل المبني للمجهول منقول من صيغة المبني للفاعل ، ولو كان ابن جني مخالفاً للمازني في هذا ما

---

[١] - الارتشاف ٣ / ١٣٢٥ .
[٢] - شرح ألفية ابن معط للقواس ١ / ٦١٧ .
[٣] - شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٤٠ ، ٥٤١
[٤] - المقتضب ١ / ٥٠ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٤٠ .
[٥] - الارتشاف ٣ / ١٣٢٥
[٦] - المقتضب ١ / ٢٠٩
[٧] - شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠١٤ ، وينظر الأشموني ٤ / ٢٤٢
[٨] - الكتاب ٤ / ٤٢٣

أغفل الإشارة إلى ذلك .والآخر : أن المازني حين ذكر أبنية الفعل الرباعي اكتفى بالإشارة إلى بناء واحد وهو " فعلل " نحو دحرج وبعثر ، ولو كان يرى أن صيغة الفعل المبني للمجهول أصل لما أغفل ذكرها هنا اكتفاء بما سبق [1] .

وحجة الكوفيين أن هناك أفعالاً في اللغة تلزم البناء للمجهول ،ولم ينطق منها بمبني للمعلوم نحو ، جُن ، وُحمَ ، وُعني وُزهي وغيرها ، ولا يوجد فرع بغير أصل ، فدل ذلك على أنّ صيغة الفعل المبني للمجهول أصل[2] .

ورد ابن عصفور بأن هذا مقدر أخذه من فعِل فاعل لم ينطق به ، والعرب كثيراً ما تستعمل الفرع وتهمل الأصل[3] .

ويبدو أن ابن مالك قد اختار مذهب الكوفيين ، إذ قال بعد أن نسب إلى سيبويه والمازني ما نسب إلى الكوفيين : " فكان ينبغي على هذا إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعي ثلاث صيغ : صيغة للماضي المصوغ للفاعل : " دحرجَ " ، وصيغة له مصوغاً للمفعول :"دُحرج " ، وصيغة للأمر : " دحرُج " . إلا أنهم استغنوا بالماضي المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانهما على سنة مطردة ، ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما "[4] .

وما بين القول بوجود تحويل في صيغة الفعل المبني للمجهول ، وعدم وجوده يبدو أن الأصل في هذا أن البناء تم عن طريق التحويل في صيغة الفعل بحيث يتناسب مع التغيير في تركيب الجملة ، ويمنع اللبس بينها وبين الجملة غير المحولة .

هذا ، ومع ثبوت التحويل في الصيغة فإنه يتطلب الأمور الموضحة في الشكل الآتي :

حذفاً .	وغرضا .	ونائباً .
وشروطاً في الفعل المحول	وتغييراً في صيغة الفعل	وأحكاماً تترتب على هذا التحويل

ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي :

أولاً : الحذف :

تحويل الفعل إلى البناء للمجهول يتطلب حذف الفاعل ، عمدة الجملة الفعلية ، فمن المعروف أنه لا يمكن التحويل مع وجوده ، فهذا أقرب للقاعدة الشرعية التي تقول أنه لا يجوز التيمم مع وجود الماء .

ثانياً : الغرض :

حذف الفاعل لإتمام عملية البناء للمجهول لا بد أن يكون مرتبطاً بوجود غرض " ما " لحذفه ، وإلا كان حذفه عبثاً ، وهو أمر غير مقبول في اللغة العربية ؛ لأنها لغة تمتاز بالحكمة .

هذا ، وحذف الفاعل قد يكون لأغراض لفظية ، وقد يكون لأغراض معنوية فمن الأغراض اللفظية :

أ – المحافظة على التوافق والتقارب نحو قولهم : من طابت سريرتهُ حمدت سيرته .

---

[1] - المنصف ١ / ٢٥

[2] - التصريح ٢ / ٣٥٧ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧١

[3] - شرح الجمل ١ / ٥٤٠ .

[4] - شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ .

ب – الإيجاز في العبارة ، قال تعالى " ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه لينصرنه الله "[1] .

فنلحظ أن الفاعل حذف لغرض لفظي مراعاة للسجع مرة ، ولقصد الإيجاز مرة أخرى .

ومن الأغراض اللفظية :

أ – العلم بالفاعل نحو قولهم : خُلق الإنسان .

ب – الجهل به نحو : سُرق المنزل .

ج – تعظيم الفاعل بصون اسمه ومنع اقترانه بالمفعول نحو : خُلق الخنزير .

د – تحقير الفاعل وصون اللسان من ذكر اسمه نحو : طُعن عمر بن الخطاب ، وطُعن علي بن أبي طالب .

هـ - الخوف على الفاعل نحو : أُرشد عن اللصوص .

و – الخوف منه نحو : نُهب المال العام ، ودُمِّر الاقتصاد .

ومن هنا كان وجود الغرض المناسب لحذف الفاعل جاعلاً عملية التحويل تتفق مع متطلبات اللغة العربية من وجود غرض للمحذوف [2] .

ثالثاً : النائب :

وهو الذي يحل محل الفاعل بعد حذفه ، والمشهور أن الأمور التي تنوب عن الفاعل أربعة هي : المفعول به ، المصدر ، والظرف ، والجار والمجرور[3] .

فهذه هي الأمور الأربعة التي تحل محل الفاعل بعد حذفه وتحويل الفعل إلى صيغة المبني للمفعول .

رابعاً : شروط الفعل المحول إلى صيغة المبني للمجهول :

ليس كل فعل في اللغة العربية صالحاً للتحويل إلى صيغة المبني للمجهول ، وإنما الأفعال بالنظر لهذا على ثلاثة أقسام :

(أ) قسم لا يجوز بناؤه ، وهو فعل الأمر ، والأفعال الجامدة .

وإنما امتنع التحويل في فعل الأمر ؛ للتناقض والمنافاة ؛ لأن الأمر خطاب للحاضر . والبناء للمجهول للغائب ، ولا يكون الشئ الواحد غائباً وحاضراً في آن واحد [4] .

وامتنع التحويل في الأفعال الجامدة ؛ لأن البناء للمجهول يتطلب تحويلاً في صورة الفعل ، والفعل الجامد يلزم صورة واحدة فلا يتأتى معه البناء .

(ب) قسم مختلف في بنائه ، وهو كان وأخواتها المتصرفة ، فمنعه قوم ، وأجازه آخرون بشرط كون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً [5] .

وعلى هذا الرأي القائل بالجواز يحذف اسم " كان " كما يحذف الفاعل من الأفعال غير الناسخة ، ويقوم الخبر – الظرف أو الجار والمجرور – مقام الفاعل ، ففي نحو : كان زيد في الدار ، وكان زيد عندك ، يقال : كين في الدار ، وكين عندك .

---

[1] سورة الحج . من الآية (٦٠)

[2] - تنظر شروط الأمور التي تنوب عن الفاعل في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٦ ، ١٢٧ ،والمساعد ١ / ٣٩٨ ، والتصريح ١ / ٢٩٠

[3] - المساعد ١ / ٣٩٨ ، وينظر التصريح ١ / ٢٨٧ .

[4] - ينظر التصريح ١ / ٢٩٠

[5] - شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٥ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٠ .

(ج) قسم لا خلاف في جواز بنائه للمجهول ، وهو الفعل المتصرف التام ماضياً كان أو مضارعاً .

ومعنى هذا أن الفعل الذي يقبل التحويل في هذا الباب هو الفعل المتصرف التام سواء أكان ماضياً أم مضارعاً .

خامساً : التحويل :

فيما سبق تم التعرف على مواصفات الفعل الذي يقبل التحويل إلى البناء للمجهول، والتغييرات التي تطرأ على الفعل تختلف باختلاف نوعه من حيث كونه ماضياً أو مضارعاً ، كما تختلف باختلاف بنية الفعل ، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي :

(أ) التحويل في الفعل الماضي : التحويل في هذا الفعل يختلف باختلاف عدد حروفه من جهة ، ونوعه من ناحية الصحة والعلة من جهة أخرى :

١ – فإذا كان الماضي ثلاثياً صحيحاً أو معتل الفاء أو اللام ضم أوله وكسر ما قبل الآخر نحو : ضرب ، ووعد ، وقضي ، وأجاز أبو حيان في معتل الفاء بالواو أن تقلب الواو فيه همزة ، فيقال : وُعد ، وأُعد [١] .

٢ – وإذا كان الماضي مبدوءاً بتاء زائدة فإن تحويله يقتضي ضم أوله وثانيه نحو: تُكُبر ، وتُشُورك ، وتُجُودل[٢] .

٣ – وإذا كان الفعل مبدوءاً بهمزة وصل ضم أوله مع ثالثه نحو : اُستُكبر ، واُستُغفر [٣] .

٤ – وإذا كان الماضي أجوف نحو : قال ، وباع ، وقصد بناؤه للمجهول فعل به تقديراً ما يقتضيه القياس ، فيضم أوله ويكسر ما قبل آخره فيقال : قول ،وبوع إلا أن العرب قصدوا تحقيقه ؛ لثقل الكسرة على حرف العلة .

فمنهم من حذف ضمة الفاء ، ونقل كسرة العين إلى مكانها فسلمت الياء من " بيع " ، وقلبت في " قيل " ياءً لسكونها بعد كسرة فصار اللفظ " قيل " و " بيع " ففي ذوات الياء عملان ، وفي ذوات الواو ثلاثة ، وهذه أفصح اللغات [٤] .

ومنهم من فعل ما تقدم من حذف الضمة ونقل الكسرة إلا أنه يشم الفاء للضم ، ومعنى الإشمام هنا : شوب الكسرة شيئاً من صوت الضمة ،

و لهذا قيل ينبغي أن يكون روماً[٥] ، وهو لغة نمير من قيس ، وعامة أسد [٦] .

ومنهم من يحذف كسرة العين ؛ إذ منها نشأ الثقل وتبقى الفاء على ضمها فتسلم الواو في " قول " ، وتقلب الياء واواً في " بيع " ؛ لانضمام ما قبلها ، وهذه أضعف اللغات، وهي المعروفة بلغة إخلاص الضم ، وعليها جاء قول الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ..ليت شباباً بوع فاشتريت [٧]

---

١ - الارتشاف ٣ / ١٣٤١ ، ١٣٤٢ .
٢ - شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣١ ، وينظر المساعد ١ / ٤٠٢ ، ٤٠٣ .
٣ - شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٠٤ .
٤ - توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٥٢ ، وينظر التصريح ١ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ .
٥ - الارتشاف ٣ / ١٣٤١ ، ١٣٤٢ .
٦ - توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٥٢ ، وينظر شرح ألفية ابن معط للقواس ١ / ٦١٧ ، ٦١٨ .
٧ - الرجز لرؤبة . من مواضعه : ملحق ديوانه ١٧١ ، وأسر العربية ٩٢ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٥٥ ، والمغني ٢ / ٦٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٦ ، والتصريح ١ / ٢٩٥ ، والهمع ١ / ٢٤٨ ، والأشموني ١ / ١٨١ .

قال سيبويه – مشيرا إلى اللغات الثلاث الجائزة في الأجوف – :"وإذا قلت : فعل من هذه الأشياء كسرت الفاء وحولت عليها حركة العين كما قلت ذلك في فعلت لتغير حركة الأصل لو لم تعتل ، كما كسرت الفاء حيث كانت منكسرة للاعتلال ، وذلك قولك : خيف ، وبيع ، وهيب، وقيل .وبعض العرب يقوي : خيف وبيع ، وقيل فيشم إرادة أن يبين أنها فعل ، وبعض من يضم يقول : بوع ،وقول ، وخوف "[1].

هذا ، وينبغي التنبيه على أن إخلاص الكسر أو إخلاص الضم إذا أسند الفعل المحول إلى تاء الضمير أو نونه مشروط بألا يلتبس فعل المفعول بفعل الفاعل ، بل يتعين عند خوف الالتباس إشمام الكسرة ضماً، ومثال ما يخاف الالتباس فيه قولهم في بيع العبد : بعت يا عبد – بكسر الباء – وفي عوق الطالب : عقت يا طالب – بضم العين – فإن هذا ونحوه لا يعلم كون المخاطب فيه مفعولاً إذا أخلصت الكسرة مما عينه ياء ، والضمة مما عينه واو ، بل الذي يتبادر إلى ذهن السامع كون المسند إليه فاعلاً والمراد كونه مفعولاً ، ولا يفهم ذلك إلا بالإشمام فيهما ، وبإخلاص الضمة في نحو : بعت يا عبد ، وبإخلاص الكسرة في نحو : عقت يا طالب ، فوجب اجتناب ما يوقع في اللبس[2]

٥ – إذا كان الماضي ثلاثياً مضعفاً نحو : حبَّ ، وردَّ جاز فيه ما جاز في الفعل الأجوف من إخلاص الكسر والضم والإشمام [3].

٦ – إذا كان الفعل على وزن " انفعل " أو " افتعل " معل العين نحو : اختار ، وانقاد ، عومل معاملة الماضي الأجوف -أيضاً - من إخلاص الكسر ،أوالضم ،أو.الإشمام فيقال : اختير ، واختور ، وبالإشمام ، ومن كسر الحرف الثالث كسر الهمزة ، ومن ضم الثالث ضم الهمزة ، ومن أشمه أشمها [4].

وعلى هذا يكون التحويل في الماضي قد جاء متنوعاً تحكَّم فيه عدد الحروف ، ونوعها صحة وعلة وفكاً وإدغاماً .

(ب) التحويل في المضارع : التحويل في المضارع أيسر منه في الماضي ؛ لتنوع طرقه في الماضي ، وتفرد طريقته في المضارع ؛ إذ يتم التحويل فيه عن طريق ضم اوله وفتح ماقبل آخره تحقيقاً إذا ما كان ما قبل الآخر صحيحاً ، وتقديراً إن كان ما قبل الآخر معتلاً نحو : يُفهَم ، ويُختار[5].

سادساً : الآثار المترتبة على التحويل :

يترتب على تحويل الفعل إلى صيغة المبني للمجهول أنه يجري على نائب الفاعل ما يجري علي الفاعل من تنزله منزلة الجزء من الفعل نحو : ضربت ، ومن امتناع حذفه ، ومن وجوب تأخره على العامل ، ومن تأنيث فعله إن كان مؤنثاً ، وغير ذلك من الأحكام المتعلقة بالفاعل ، والتي تنتقل بدورها إلى نائبه بعد حذفه ، وتحويل صيغة الفعل إلى المبني للمجهول[6].

---

[1] - الكتاب ٤ / ٣٤٢ .
[2] - شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣١
[3] -توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٥٤ ، وينظر الكتاب ١ / ٤٢٣ .
[4] -توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٥٤
[5] - شرح الأشموني ٢ / ٦٦ ، وينظر الكتاب ٤ / ٣٤٢ .
[6] - الارتشاف ٣ / ١٣٢٥ ن وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٠ : ١٣٢ .

(٤) التحويل في المتعدي واللازم

الفعل لازم ومتعد

والتعدي تجاوز الفعل فاعله إلى المفعول أو أكثر .

فإن تعدى إلى غيره من المنصوبات لم يسم متعدياً ، وقد يكون الواحد لازماً ومتعدياً بنفسه نحو : فغر فاه أي : فتحه ، وفغر فوه أي : انفتح .

ومتعدياً بنفسه تارة ، وبحرف الجر أخرى نحو : شكرت زيداً ، وشكرت لزيد ونصحته ، ونصحت له ، وعلى هذا فالفعل لازم ومتعد ، ومتعد ولازم [١].

وتعدي الفعل تارة يكون إلى واحد نحو : ضرب زيد عمراً ، وتارة إلى اثنين أحدهما بحرف الجر نحو : استغفر وأمر واختار ، وتارة يتعدى إلى اثنين بنفسه ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو : أعطى ، وكسا ، وتارة يتعدى إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظن وأخواتها ، وتارة يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهو أعلم وأخواته[٢].

هذا ، وللتحويل دور في هذا الباب ، فباستخدام وسائل متعددة يمكن تحويل اللازم إلى متعد ، وتحويل المتعدي إلى لازم .

ويندرج تحت هذا مسألتان :

الأولى : تحويل اللازم إلى متعد : يمكن تحويل الفعل اللازم إلى متعد بإحدى الوسائل الآتية :

(أ) تحويل الفعل الثلاثي إلى صيغة " فاعل " الدالة على المشاركة ، نحو : سار زيد ، وسايرته ، وجلس عمرو ، وجالسته [٣] .

(ب) تحويل الفعل الثلاثي اللازم إلى صيغة " استفعل " التي تدل على الطلب ، أو على النسبة إلى شئ آخر ، فمثال الأول : حضر الغائب ، يقال : استحضرت الغائب ، ومثال الثاني: حسن زيد ، واستحسنته ، وقبح الشئ واستقبحته[٤] .

(ج) تحويل الفعل الثلاثي إلى صيغة " فعل " – مفتوح العين – الذي مضارعه " يفعل " – بضمها – بقصد إفادة المبالغة ، نحو : كرمت الفارس أكرمه ، بمعنى : غلبته على الكرم ، وشرفت النبيل أشرفه بمعنى : غلبته على الشرف [٥] .

(د) وقد يكون التحويل بالهمزة ، فيصير الفعل اللازم متعدياً إلى واحد نحو : ذهب زيد ، وأذهبت زيداً.

وهذه الهمزة تحول الفعل القاصر إلى متعد لواحد ، فإن دخلت على فعل يتعدى لواحد صار يتعدى إلى اثنين نحو : كفل زيد عمراً ، أكفلت زيداً عمراً .

وإن كان يتعدى إلى اثنين وليس من باب " علم " لم يتعد إلى ثلاثة نحو : كسوت زيداً ثوباً ، لابهمز ولا بتضعيف [٦] .

(هـ) وقد يكون التحويل بتضعيف عين اللازم نحو : قويت الشئ ، وهيأته ، وحكمت فلاناً ، وطهرت الشيء[٧] .

---

١ - الارتشاف ٤ / ٢٠٨٨ .
٢ - المصدر السابق ٤ / ٢٠٩٥
٣ - الهمع ٥ / ١٣ : ١٥
٤ - الارتشاف ٤ / ٢٠٩٤ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٤ ؟
٥ - الارتشاف ٤ / ٢٠٩٤
٦ -الارتشاف ٤ / ٢٠٩٢ ، ٢٠٩٣ .
٧ - الارتشاف ٤ / ٢٠٩٤

(و) وقد يكون التحويل بالتضمين ، والتضمين معناه : إشراب لفظ معنى لفظ آخر ، ومنه قوله تعالى" ولا تعزموا عقدة النكاح "[1] ، فقد تعدى " عزم " إلى المفعول مع انه لازم ؛ لتضمنه معنى فعل متعد ، أي : لا تنووا .

هذا ، وإذا أشرب اللازم معنى فعل متعد فأكثر ما يكون فيما يتعدى بحرف الجر ، فيصير يتعدى بنفسه، فمن النحاة من قاس ذلك ؛ لكثرته ، ومنهم من قصره على السماع[2].

(ز) وقد يكون التحويل عن طريق إسقاط حرف الجر على سبيل التوسع ، ومنه قوله تعالى "ولكن لا تواعدوهن سراً "[3] ، أي : على سر .

هذه هي وسائل تحويل الفعل اللازم إلى متعد ، ويمكن ملاحظة الآتي :

* تنوع طرق التحويل ، فمنها اللفظي ، ومنها المعنوي ،ومنها ما يكون بالزيادة ، ومنها ما يكون بالنقص .

* فمن التحويل اللفظي : تحويل صيغة الفعل الثلاثي اللازم إلى صيغة "فاعل " الدالة على المشاركة ، أو على صيغة " استفعل " الدالة على الطلب أو النسبة ، أو على صيغة " فعل " – مفتوح العين الذي مضارعه يفعل بضمها .-

* ومن التحويل المعنوي تضمين الفعل اللازم معنى فعل متعد .

* ومن التحويل بالزيادة زيادة همزة التعدية على الفعل اللازم أو تضعيف عينه .

* ومن التحويل بالنقص إسقاط الواسطة – أو حرف الجر – على سبيل التوسع مما يجعل الفعل اللازم مؤثراً في المفعول بنفسه.

المسالة الثانية : تحويل الفعل المتعدي إلى لازم :

في هذه الصورة يتم العكس ، إذ يتم الانتقاص من قدرة الفعل الذي كان يصل إلى المفعول به بنفسه ، فيصبح يصل إليه بالواسطة عن طريق إحدى الوسائل الآتية :

(أ) تحويل الفعل المتعدي إلى صيغة " فعل " – بضم العين – بقصد المبالغة ، ويكثر هذا عند إرادة التعجب ، أو المدح والذم ، نحو : ضرب زيد ، وعلم عمرو[4] .

وعلى هذا يجوز تحويل كل فعل ثلاثي إلى هذا الباب ؛ للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه ، فيقال في : قرأ يقرأ ، وعلم يعلم ، وفهم يفهم ، : قرؤ قرؤ ، وعلم يعلم ، وفهم يفهم (بضم العين).

(ب) وقد يكون التحويل عن طريق المطاوعة لفعل متعد لواحد نحو : فتحت الباب فانفتح ، وكسرت الزجاج فانكسر .

(ج) وقد يكون التحويل عن طريق التضمين ، بأن تشرب كلمة متعدية معنى كلمة لازمة لتصير مثلها ، قال تعالى " فليحذر الذين يخالفون عن أمره "[5] فقد تعدى " يخالفون " بواسطة حرف الجر ؛ لتضمنه معنى الفعل اللازم : يخرجون [6]

(د) وقد يكون التحويل عن طريق استدعاء واسطة للضرورة ، ومنه قول الشاعر :

---

[1] - سورة البقرة . من الآية (٢٣٥)

[2] - الارتشاف ٤ / ٢٠٨٩ .

[3] - سورة البقرة . من الآية (٢٣٥)

[4] - المساعد ٢ / ١٣٧ ن وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠ ، والهمع ٥ / ١٧ .

[5] - سورة النور . من الآية (٦٣)

[6] - الارتشاف ٤ / ٢٠٨٩ .

تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام[1]

(هـ) وقد يكون التحويل عن طريق الضعف عن العمل بأحد أمرين :

أحدهما : بالتأخير ، نحو قوله تعالى " إن كنتم للرؤيا تعبرون " [2] ، فقد جاء " تعبرون " لازماً ؛ لأن تأخيره عن معموله أضعفه عن العمل ،إذ الأصل – والله أعلم - تعبرون الرؤيا .

الآخر : كونه فرعاً في العمل نحو قوله تعالى " فعَّال لما يريد " [3] ، لأن " فعَّال " صيغة مبالغة ، وهي مشبهة باسم الفاعل في العمل ، فكأنها تمثل الدرجة الثالثة في الإعمال بعد الفعل واسم الفاعل .

هذه هي وسائل تحويل الفعل المتعدي إلى لازم ، وقد جاءت – أيضاً – متنوعة ، منها اللفظي كتحويل الفعل المتعدي إلى صيغة " فعل " أو عن طريق المطاوعة ومنها المعنوي عن طريق التضمين ، ومنها بالزيادة عن طريق استدعاء واسطة ، ومنها بالتأخير في الرتبة ، ومنها بالفرعية في العمل .

---

[1] - قائله : حسان بن ثابت ، وهو من . من مواضعه : الديوان ١٠٧ ، والجني الداني ٥١ ، والمغني ٢ / ٥٧٧ ، والهمع ١ / ١٦٧ ، والأشموني ١ / ٢٠٠

[2] - سورة يوسف . من الآية (٤٣)

[3] - سورة البروج . الآية (١٦)

(٥) التحويل في التمييز

التمييز في اللغة يعني : التفسير والتبيين ، ولذا يسمى مفسراً وتفسيراً ،ومبيناً وتبيينا ،ومميزا وتمييزاً[١] .

وفـي الاصـطلاح : اسـم نكـرة متـضمن معنـى " مـن " لبيـان مـا قبلـه مـن إجمـال أو إبهام [٢] .

هذا ، وينقسم التمييز إلى قسمين :

الأول : تمييـز الـذات أو (التمييـز الملفـوظ)، وهـو الـذي يكـون تمييـزه دالا علـى العـدد أو على شئ من المقادير الثلاثة (الكيل ، والوزن ، والمساحة) أو على أشباه المقادير[٣] .

والآخر : تمييز النسبة (أو التمييز الملحوظ) ، وهو النوع الثاني من نوعي التمييز ، وهو الذي يوضح النسبة المبهمة بين أمرين في الجملة ، ولذا سمي بتمييز النسبة ؛ لأنه يوضح النسبة المبهمة .

وهذا النوع من التمييز مبني على التحويل – غالباً - ، وهو على أنواع :

(أ) محول من الفاعل : وهذا النوع يوضح النسبة المبهمة بين الفعل والفاعل ؛ وهو في الأصل فاعل ثم حول إلى تمييز[٤] ، ومنه قوله تعالى " واشتعل الرأس شيباً "[٥]، وقوله " فإن طبن لكم عن شئ منه نفساً فكلوه هنيئا مريئاً "[٦] ، وأصل الأول : واشتعل شيب الرأس ، وأصل الثاني : فإن طابت أنفسهن لكم عن شئ .

(ب) محول من المفعول : وهو النوع الذي يوضح النسبة المبهمة بين الفعل والمفعول ولذا سمي بالمحول عن المفعول ، وهذا النوع مختلف فيه :

فذهب أكثر المتأخرين كابن عصفور ، وابن مالك إلى جواز نقله من المفعول ، وحملوا عليه قوله تعالى " وفجرنا الأرض عيوناً "[٧] قالوا : أصله : وفجرنا عيون الأرض[٨]، وفي المقابل أنكره عدد من النحاة منهم أبو علي الشلوبيني ، ولذا جعل " عيوناً

---

١ - شرح ابن عقيل ١ / ٦٦٣ .

٢ - المصدر السابق ١ / ٦٦٣ ، وينظر التصريح ٢ / ٦٨٧

٣ - حكم تمييز الذات الواقع بعد المقادير وأشباهها جواز النصب والجر بالإضافة ، والجر بمن ، نحو : عندي فدان قمحاً ، وعندي فدان قمح ، وعندي فدان من قمح ، وجر تمييز الذات بالإضافة مقيد بعدم إضافة المقدار إلى غير التمييز ، فإن أضيف الدال على المقدار إلى غير التمييز وجب نصبه ، ومنه قوله تعالى " فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً " (سورة آل عمران . من الآية (٩١) ، وأما تمييز الأعداد فحكمها على النحو الآتي :

أ – الأعداد من (٣ – ١٠) يكون تمييزها جمعاً مجرورا بالإضافة ، نحو : معي عشرة كتب ، وعشر كراسات .

ب – الأعداد من (١١ – ٩٩) يكون تمييزها مفرداً منصوباً سواء أكانت مركبة نحو : معي أحد عشر كتابا ، أم معطوفة نحو : معي واحد وعشرون كتاباً أم صيغة من صيغ العقود نحو : معي عشرون كتاباً .

ج – العددان (مائة ، وألف) ومثناهما يكون تمييزهما مفرداً مجروراً نحو : معي ألف جنيه ، ومعي مائة جنيه ، وهكذا . (ينظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢ / ١٧٨ ، والأشموني ٢ / ٤٨ .

٤ - الهمع ٤ / ٦٨

٥ - سورة مريم ز من الآية (٤)

٦ - سورة النساء . من الآية (٤)

٧ - سورة القمر . من الآية (١٢)

٨ - شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٨٢ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٤ .

" في الآية حالاً وليس تمييزا[1] ، وحمل أبو الحسين بن أبي الربيع " عيوناً " على البدل من " الأرض " وحذف الضمير أي : عيونها [2] .

هذا ، وإنما عدل عن الأصل وأسند الفعل إلى ما بلابسه الفاعل والمفعول لضرب من المبالغة والتوكيد ؛ لأن الشئ إذا ذكر مبهماً توافرت الدواعي إلى طلب فهمه ، فإذا فسر بعد ذلك فقد ذكر مرتين ، فلما فعلوا ذلك وأخرج الفاعل والمفعول مخرج الفضلات انتصبا على التمييز .

أما الأول : -المحول عن الفاعل – فلأنه لا وجه لرفعه على الفاعلية ، لامتناع أن يكون لفعل واحد فاعلان ، ولا الجر لعدم الموجب له .

وأما الثاني : -المحول عن المفعول – فامتناع الرفع والجر فيه ظاهر ، وقد أخرج من كونه مفعولاً فتعين النصب على التمييز[3] .

(ج) محول من المبتدأ : وهو الذي يوضح النسبة المبهمة عن غير الفاعل والمفعول كأن يكون التمييز محولا عن المبتدأ ، قال تعالى " أنا أكثر منك مالاً ... " [4] فمالاً تمييز محول عن المبتدأ ، إذ الأصل : مالي أكثر من مالك .[5] .

هذا ، والتمييز المحول عن المبتدأ هو الواقع بعد أفعل التفضيل ، فيجب نصبه إن كان فاعلاً في المعنى ، وإن لم يكن فاعلاً في المعنى وجب جره بالإضافة .

وعلامة ما هو فاعل في المعنى : أن يصح جعله فاعلاً بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً نحو : أنت أعلى منزلاً ، وأكثر مالاً ، فمنزلاً ومالاً يجب نصبهما ؛ إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل " أفعل " التفضيل فعلاً يقال : أنت علا منزلك ، وكثر مالك .

ومثال ما ليس فاعلاً في المعنى : زيد أفضل رجل ، وهند أفضل امرأة ، فيجب جره بالإضافة ، إلا إذا أضيف " أفعل " إلى غيره فإنه ينصب – حينئذ – نحو : أنت أفضل الناس رجلاً[6] .

هذا ، وتمييز النسبة أو (الملحوظ) قد لا يكون محولاً ، كالتمييز المفسر لنسبة مبهمة ، فهذا النوع يكون غير محول ، وقد ورد التمييز غير محول بعد كل ما دل على التعجب نحو : ما أحسن زيداً رجلاً، وأكرم بأبي بكر أباً ، ولله درك فارساً ، وكفى به عالماً[7] .

وقد اختلف النحاة في العامل في تمييز النسبة – أو المحول – فقيل : بأن العامل في تمييز النسبة ما تقدمه من فعل أو شبهه ، وهو منسوب لسيبويه و المبرد ومن وافقهما[8] .

فإذا قيل : زيد أحسن منك خلقاً ، كان العامل في " خلقا" " أحسن " ، وإذا قيل : غرست الأرض شجراً ، كان الفاعل في " شجراً " هو " غرس "[9] .

---

[1] - التوطئة ٣١٤ .
[2] - الهمع ٤ / ٦٨ .
[3] - شرح ألفية ابن معط للقواس ١ / ٥٧٦ .
[4] - سورة الكهف . من الآية (٣٤)
[5] - توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٧٦ : ١٨٧ .
[6] - شرح ابن عقيل ١ / ٦٦٦
[7] - الأشموني ٢ / ٤٩
[8] - الكتاب ١ / ١٠٤ ن وينظر المقتضب ٣ / ٣٢ .
[9] - الأشموني ٢ / ٤٩

وخالف بعضهم فقالوا : إن العامل في تمييز النسبة هو الجملة كلها ، وليس ما فيها من فعل أو شبهه.[1] .

ومن خلال العرض السابق يتضح الآتي :

أولاً : أن التمييز المحول يكون في الجمل دون المفردات ، فتمييز المفرد لا تحويل فيه مطلقا.

ثانيا : أن التمييز المحول ، منه ما هو متفق عليه ، وهو المحول عن المبتدأ والفاعل ، ومنه ما هو مختلف فيه ، وهو المحول عن المفعول .

ثالثا : أن تحويل التمييز قد يؤدي إلى غرض بلاغي كالمبالغة والتوكيد .

رابعا: أن التمييز المحول واجب النصب نحو : ارتفع المخلص درجة ، وعلا الأمين منزلة ، ورتبت الحجرة أثاثا ، ونظمت الكتب صفوفا .

والأصل : ارتفعت درجة المخلص ، وعلت منزلة الأمين ، ورتبت أثاث الحجرة ، ونظمت صفوف الكتب .

خامسا : أن تمييز النسبة يقوم في الأعم الأغلب على التحويل ،وقد يكون غير محول .

سادسا : أن نصب تمييز النسبة لا يتوقف على التحويل ، فهو واجب النصب سواء أكان محولاً أم غير محول [2] .

(٦) التحويل في المشتقات العاملة

التحويل في هذا الموضع يندرج تحته أربع مسائل :

المسألة الأولى : تحويل اسم الفاعل إلى صفة مشبهة : بين اسم الفاعل والصفة المشبهة فرق في الصياغة ، والدلالة ، والعمل :

- فمن ناحية الصياغة نجد أن اسم الفاعل يصاغ من المتعدي واللازم ، أما الصفة المشبهة فلا تصاغ إلا من الفعل اللازم .

- ومن ناحية الدلالة فإن اسم الفاعل يدل على التجدد والحدوث ، أما الصفة المشبهة فتدل على الثبوت والدوام[3].

- ومن ناحية العمل فإن اسم الفاعل ينصب مفعولاً بشروط نص عليها النحاة[4] .

أما الصفة المشبهة فمعمولها يرفع ويجر ، فلا تنصب مفعولاً ؛ وإذا جاء بعدها منصوب ، فهو منصوب عل التشبيه بالمفعول به ؛وليس مفعولاً على سبيل الحقيقة ؛ لأنها في الأصل مشتقة من مصدر الفعل اللازم ، والفعل اللازم لا ينصب مفعولاً ، فكذا الصفة المشبهة ، لأنها أضعف من الفعل في الإعمال ، إذ تمثل الدرجة الثالثة بعد الفعل واسم الفاعل [5] .

هذا ، ويجوز تحويل اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة ؛ وذلك إذا قصد به الثبوت والدوام [6] .

ويسوغ إضافته إلى ما هو فاعل في المعنى ، ونصبه إياه على التمييز إن كان نكرة، وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة بشرط السلامة من اللبس ، فيقال : خالد

---

[1] - توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٧٦

[2] - ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٣ ، ٣٨٤ وشرح ألفية ابن معط للقواس ١ / ٥٧٦ .

[3] - ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٦٦ .

[4] - تنظر شروط إعمال اسم الفاعل في شفاء العليل ٢ / ٦٢٣ ، والأشموني ٢ / ٢٩٤ .

[5] - تصنيف إعمال الصفة المشبهة وصيغ المبالغة بالدرجة الثالثة من تعبيرات ابن أبي الربيع (ينظر البسيط لابن أبي الربيع ٢ / ١٠٥٦ .

[6] - شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٠٣ ، ١٠٤ .

كاسف البال أو البال أو بالأ ، وعلي باسم الثغر أو الثغر أو ثغرا، وزيد منفطر القلب أو القلب أو قلباً ، ومحمد منقطع النظير أو النظير أو نظيراً[١] .

هذا ، واسم الفاعل المراد تحويله إلى الصفة المشبهة قد يكون من فعل لازم ، وقد يكون من فعل متعد :

- فاسم الفاعل من الفعل اللازم يحول إلى الصفة المشبهة بلا خلاف بين النحاة[٢] .

وإنما جاز تحويل اسم الفاعل من الفعل اللازم بلا خلاف ؛ لأن الأصل في معمولها أن يرتفع بها ، ،إذ هي مأخوذة من فعل غير متعد .

وقد يجر بعد الرفع الذي هو الأصل ، وقد أجروا مجراها اسم الفاعل اللازم [٣] .

ومعنى هذا أن اسم الفاعل المأخوذ من الفعل اللازم إذا دل على الثبوت، وقامت قرينة تدل على هذا من غير أن تتغير صيغته وصورته اللفظية الظاهرة يصير صفة مشبهة يجري عليه كل أحكامها، ومنها أن يكون لازماً لا ينصب مفعولاً أصيلاً، وأن تجوز إضافته إلى فاعله [٤] .

- أما اسم الفاعل المتعدي ، فقد يكون من متعد بحرف الجر ، وقد يكون من متعد إلى واحد ، وقد يكون من متعد إلى اثنين أو ثلاثة .

- فإن كان من متعد بحرف الجر فتحويله جائز عند الأخفش ، وصححه ابن عصفور بدليل قولهم : هو حديث عهد بوجع[٥] . ونقل المنع عن الجمهور[٦] .

- وإن كان من متعد إلى واحد فالجمهور يمنعون تحويله ؛ خوف التباس الفاعل بالمفعول ، فلو قيل : محمد راحم الأبناء ؛ لتوهم أن الأبناء مرحومون لا راحمون ، ولو قيل : هذا ظالم الأصحاب ؛ لتوهم أن الأصحاب مظلومون ، والصحيح جوازه إن أمن اللبس ، ومنه قوله تعالى " إن ربك واسع المغفرة "[٧] ، وقد نص على ذلك ابن مالك [٨] فيقال : زيد قاطع السيف ، ولا يقال : ظالم العبيد ؛ لالتباس فاعله بالمفعول .

وقد فصل بعض النحاة فقالوا :إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز ، وإلا فلا ،وهو اختيار ابن عصفور ومن وافقه[٩] ، ومما جاء موافقاً لهذا الرأي قول الشاعر:

ما الراحم القلب ظلاماً وإن ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما [١٠]

فقد حذف مفعول " الراحم " وهو اسم فاعل من متعد إلى واحد محول إلى الصفة المشبهة ، ولذا أجاز فيه بعض النحاة التحويل[١١] .

---

١ - شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٠٣ ، ١٠٤ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٣٢ ، ٣٣ .
٢ - الهمع ٥ / ١٠٤ ، ١٠٥ .
٣ - شرح ألفية ابن معط للقواس ٢ / ٩٩٦ ، ٩٩٧ .
٤ - ينظر توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٣٢ ، ٣٣
٥ - شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧٠ ، ٥٧١ .
٦ - المساعد ٢ / ٢٢٢
٧ - سورة النجم . من الآية (٣٢)
٨ - شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٠٣ ، ١٠٤
٩ - شرح الجمل ١ / ٥٧٠ ، ٥٧١
١٠ - لم أقف عله قائله ، وهو من البسيط . من مواضعه : الارتشاف ٥ / ٢٣٥٨ ، والمساعد ٢ / ٢٢٣ . والهمع ٥ / ١٠٥ . والأشموني ٢ / ٣٤٦ . والدرر اللوامع ٥ / ٢٩٤ .
١١ - الارتشاف ٥ / ٢٢٨١

- وإن كان اسم الفاعل من متعد إلى اثنين أو ثلاثة فلا يجوز تحويله إلى الصفة المشبهة اتفاقاً ؛ لأن منصوبها لا يزيد على واحد[1] .

ويفهم مما سبق الآتي :

أولاً : أن تحويل اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة متفق علي جوازه إذا كان من مصدر الفعل اللازم ، ومتفق على منعه إذا كان من مصدر الفعل المتعدي لاثنين أو ثلاثة .

ثانياً : أن تحويل اسم الفاعل مختلف فيه إن كان من مصدر فعل يتعدى لواحد بنفسه أو بحرف الجر، فمنعه الجمهور ، وأجازه بعض النحاة كالأخفش ، وابن عصفور ، وابن مالك .

ثالثاً : أن تحويل اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة يصنف على أنه تحويل معنوي ؛ لأن صيغته تبقى كما هي فلا تتغير ، و إنما يتغير معناه من التجدد والحدوث إلى الثبوت والدوام .

المسألة الثانية : تحويل اسم الفاعل إلى صيغ المبالغة :

يختلف التحويل في هذه المسألة عن التحويل في المسألة السابقة ؛ وذلك لأن تحويل اسم الفاعل إلى صفة مشبهة تحويل معنوي لا تتغير فيه صورة اسم الفاعل ، بل يكون التحويل دلالياً بأن يدل على معنى الصفة المشبهة من الثبوت والدوام بعد أن كان يدل على التجدد والحدوث .

أما في هذه المسألة فالتحويل لفظي يترتب عليه تغيير دلالي وحكمي .

- أما التحويل اللفظي فهو تحويل صيغة (فاعل) ، وهي صيغة اسم الفاعل الأصلي من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف إلى صيغة أخرى للدلالة على المبالغة ، وأشهرها : فعّال ، ومفعال ، وفعول ، وفعيل ، وفِعِل[2] .

فهذه الصيغ المحولة من اسم الفاعل تأتي بدلاً منه ؛ للدلالة على المبالغة في الفعل ؛ لأن صيغة (فاعل) تحتمل في دلالتها على الحدث القلة والكثرة ، فإذا أريد الدلالة كما أو كيفاً حولت تلك الصيغة إلى إحدى الصيغ الخمس السابقة ؛ للدلالة على كثرة الحدث والمبالغة فيه . ومعنى هذا أن الذي يستخدم صيغة (فاعل) يقصد بيان المعنى المجرد وصاحبه دون اهتمام ببيان درجة المعنى قوة وضعفاً ، وكثرة وقلة بخلاف الذي يستخدم (صيغة المبالغة) فإنه يقصد إلى الأمرين مزيداً عليهما بيان الدرجة قلة وكثرة .

وهذه الصيغ المعروفة بصيغ " المبالغة " منها القياسي ، ومنها السماعي : - ولا مجال للحديث عنها في هذا الموضع - .

- فالقياسي منها : خمس صيغ تصاغ من الفعل المتعدي – غالباً - ،وهي :

(أ) فعّال مثل أواب ، قال تعالى " وما أنا بظلام للعبيد "[3] ، وقوله " ولا تطع كل حلاف مهين . هماز مشاء بنميم .مناع للخير معتد أثيم "[4].

(ب) مفعال مثل : مهذار ، ومقدام ، وهذه الصيغة يستوي فيها المذكر والمؤنث ، يقال : رجل مهذار ،وامرأة مهذار .

(ج) فعول مثل : غفور ، وشكور ، قال تعالى " إن ربنا لغفور شكور "[5] .

(د) فعيل مثل : حليم ، ومجيد

(هـ) فعل ، مثل : حذر ، ونهم ، وشره .

---

[1] - شرح ابن عقيل ٢ / ١٥٩ تحقيق حنا الفاخوري

[2] - توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٥

[3] - سورة (ق) . من الآية (٢٩)

[4] - سورة القلم . الآيات ١٠ ، ١١ ، ١٢

[5] - سورة فاطر . من الآية (٣٤)

والصيغ الثلاث الأولى (فعّال ، ومفعال ، وفعول) أكثر استعمالا من الصيغتين الأخيرتين (فعيل ، وفعل) [1] .

وهذه المثل الخمسة تتفاوت في المبالغة، - فمثلاً - فـ " فعول " نحو ضروب لمن كثر منه الضرب ، وفعّال لمن صار له كالصناعة ، ومفعال لمن صار له كالآلة ، وفعيل لمن صار له كالطبيعة ، وفعل لمن صار له كالعاهة [2] .

وهذه المثل الخمسة تستحق من الإعمال ما لاسم الفاعل من العمل بشروطه [3]

هذا ، وقد اختلف النحاة في جواز إعمال هذه الأمثلة الخمسة في المفعول .

فمذهب سيبويه جواز إعمال هذه المثل الخمسة [4] ، ومنع أكثر البصريين إعمال فعيل ، وفعل منهم المازني والمبرد[5] .

وفصل الجرمي فأجاز إعمال " فعل " ؛ لأنه على وزن الفعل ، ومنع إعمال " فعيل "[6] .

أما الكوفيون فمنعوا اعمال الأمثلة الخمسة ؛ لأنها إذا جاءت للمبالغة زادت على الفعل، فلم تعمل عندهم لذلك ، وان وجد مفعول بعدها فهو على إضمار فعل يفسره المثال[7] .

والصحيح مذهب سيبويه ومن وافقه ؛ لورود السماع بإعمالها نظماً ونثراً .

فمثال " فعال " أما العسل فانا شراب .

ومثال " مفعال " قول بعض العرب : إنه لمنحار بوائقها أي : سمانها ، ومثال فعول : قول بعضهم : أنت غيوظ ما علمت أكباد الإبل .

ومثال فعيل قول بعضهم : إن الله سميع دعاء من دعاه [8] .

ومثال " فعل " قول الشاعر:

حذر أموراً لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار[9]

وعلى هذا يثبت لهذه الصيغ المحولة من اسم الفاعل الإعمال مثله أحكاماً ، وشروطاً . واتفاقاً واختلافاً ،إلا ما ذهب إليه ابن طاهر وتلميذه ابن خروف من جواز إعمالها ماضية . وإن عريت من " أل "، وإن كانا لا يقولان بإعمال اسم الفاعل العاري من " أل " إذا كان ماضياً [10] .

المسألة الثالثة : تحويل الصفة المشبهة إلى اسم فاعل : يبدو من هذه المسألة أن اسم الفاعل والصفة المشبهة تبادلا التحويل في كل منهما، فكما تم تحويل اسم الفاعل إلى صفة مشبهة في مسألة سابقة – المسألة الأولى في هذا الموضع – يتم تحويل الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل في هذه المسألة .

---

١ - أوضح المسالك ٣ / ٢٢٠ . وينظر شرح ألفية ابن معط للقواس ٢ / ٩٨٨ . ٩٨٩

٢ - ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨١

٣ - ينظر شروط إعمال اسم الفاعل في : المساعد ٢ / ١٩١ ، والهمع ٥ / ٨١ .

٤ - الكتاب ١ / ١١١ : ١١٣

٥ - المقتضب ٢ / ١١٤ ، ١١٥ ، وينظر المساعد ٢ / ١٩٣ .

٦ - توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٦ : ١٨ . وينظر الهمع ٥ / ٨٦ : ٨٩ .

٧ - ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨٣

٨ - توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٦ : ١٨

٩ - قائله : أبو يحيى اللاحقي . وهو من الكامل . من مواضعه : الكتاب ١ / ١١٣ . والمقتضب ٢ / ١١٦ . وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٠٧ . وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٧٦ . والاشموني ٢ / ٣٤٢ .

١٠ - ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨٥ . وينظر التصريح ٢ / ٦٨ .

غير أن كيفية التحويل في الموضعين مختلفة ؛ لأن تحويل اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة كان تحويلاً معنوياً في المقام الأول ، فلم يتم تغيير صيغة اسم الفاعل ، بل احتفظ بصورته اللفظية ، وتم التحويل عن طريق تحويل معناه من التجدد والحدوث إلى الدوام والثبوت [1] .

أما تحويل الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل فتحويل لفظي ، ومعنوي ، فهو يتطلب تغييراً في صيغتها مع قصد التجدد والحدوث بقرينة ، وقد لا يتطلب تغييراً في اللفظ ويكتفى بالقرينة ،والذي يتحكم في نوع التحويل هو المصدر الذي اشتقت منه الصفة المشبهة – على نحو ما سأوضح بعد قليل- [2] .

كيفية التحويل : يتوقف تحويل الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل على أمرين :

أحدهما : نوع المصدر الذي اشتقت منه ، فقد تكون مشتقة من مصدر فعل ثلاثي وقد تكون مشتقة من مصدر فعل غير ثلاثي .

والآخر : كونها على وزن اسم الفاعل أو لا .

- فإن كانت من مصدر فعل ثلاثي ، ولم تكن على وزن اسم الفاعل حولت إلى وزن " فاعل " ، فيقال في نحو : حسن ، وفرح ، وجزع ، وضيق ، : حاسن ، وفارح ، وجازع ، وضائق قال تعالى " وضائق به صدرك ..." [3] .

ومن ذلك قول الشاعر :

وما أنا من رزء وإن جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح [4]

فـ " فارح " اسم فاعل محول من الصفة المشبهة " فرح " .

- وإن كانت الصفة المشبهة على وزن " فاعل " مثل : ضامر ، وطاهر ، وواسع ، وفاره ، أو كانت من غير الثلاثي مثل : مستقيم الرأي ، معتدل المزاج ، مطمئن القلب ، منطلق اللسان ، فإنه يكتفى في دلالتها على التجدد والحدوث بتقييدها بأحد الأزمنة ، فيقال : ضامر بطنه ، طاهر قلبه ، واسع فمه ، فاره مركبه ، مستقيم رأيه ، معتدل مزاجه ، مطمئن قلبه الآن أو أمس أو غداً [5] .

المسألة الرابعة : تحويل اسم المفعول إلى الصفة المشبهة : التحويل في هذه المسألة كالتحويل في المسألة الأولى – تحويل اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة - فهو تحويل معنوي في المقام الأول؛ لأن الأصل في اسم المفعول أن يدل على معنى حادث غير دائم الملازمة لصاحبه . فهو عند عدم القرينة يدل على مجرد الحدوث الذي لا يشمل الماضي ولا المستقبل . ولا يفيد الاستمرار ، فإن قصد به النص على الثبوت والدوام ، وقامت قرينة تدل على هذا صار صفة مشبهة ، ويسمى باسمها ، ويخضع لأحكامها بالرغم من بقائه على صورته الأصلية ، إذ لا يصح تغيير صورته بسبب انتقال معناه من الحدوث إلى الدوام والاستمرار [6] .

---

[1] - ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٠٣ ، ١٠٤

[2] - شرح ألفية ابن معط للقواس ٢ / ٩٩٦ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٣٣ تحقيق أحمد عزوز

[3] - سورة هود . من الآية (١٢)

[4] - قائله : الأشجع السلمي ، وهو من الطويل . من مواضعه : شرح المرزوقي ١ / ٨٥٨ ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢ / ٣٤ ، والخزانة ١ / ٢٩٥ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٥٧٤ ، والشاهد فيه : (فارح) حيث حولت الصفة المشبهة (فرح) إلى (فارح) على صيغة اسم الفاعل ؛ لتفيد معنى الحدوث في المستقبل .

[5] - ينظر شرح ألفية ابن معط للقواس ٢ / ٩٦٦ ، والمرادي ٢ / ٣٤

[6] - المصدر السابق ٢ / ٩٩٧ .

هذا ، والكثير في اسم المفعول عدم إضافته إلى مرفوعه إلا إذا أريد تحويله إلى الصفة المشبهة ؛ ليدل مثلها على معنى ثابت دائم ، لا حادث ، وبشرط وجود قرينة تدل على ثبوته ودوامه[1] .

ويترتب على تحويل اسم المفعول إلى الصفة المشبهة أنه يجوز في السببي الواقع بعده الأوجه الإعرابية الآتية :

(أ) الرفع، ورفعه على اعتباره " فاعلاً " للصفة المشبهة ، ولا يصح اعتباره " نائب فاعل " لها ، بناء على أن المفعولية كالمحمودية – مثلاً – صفة ثابتة لا حادثة عليه،فيعامل بمقتضى الثبوت[2] .

(ب) الجر ، وجواز الجر على اعتباره مضافاً إليه .

(ج) النصب ، وجواز النصب على اعتباره " شبيهاً بالمفعول به " إن كان معرفة ، وتمييزاً أو شبيهاً بالمفعول به إن كان نكرة [3] .

يقال : هذا مضروب العبد ، ومرهوب الخدم ، ومرفوع قدراً ، وهو مجموع الأمر وأمره وأمراً ، كما يقال : هو حسن الوجه ، وحسن وجه ، وحسن وجهاً ، وحسن الوجه ، وحسن وجهه [4] .

هذا ، والتحويل في هذا الموضع يتطلب الآتي :

أولاً : أن يظل اسم المفعول على صورته اللفظية الأصلية لا الصيغة التي يحول إليها ، أي : يتطلب التحويل في المعنى دون اللفظ .

ثانياً : أن يكون فعله – في أصله – متعدياً إلى مفعول واحد ؛ ليكون هذا المفعول الواحد هو السببي الذي يصح في إعرابه الأوجه الثلاثة السابقة ([5])

ونفهم من هذين المتطلبين الآتي :

أولاً : أن التحويل في هذا الموضع تحويل معنوي في المقام الأول .

ثانياً : أنه لا يصح تحويل اسم المفعول إلى الصفة المشبهة إذا لم يكن فعله متعدياً إلى واحد .

فلا يصح تحويل اسم المفعول من الفعل اللازم إلى الصفة المشبهة ؛ وذلك لخلوه من السببي الذي يجعله صالحاً للانتقال إلى الصفة المشبهة [6] .

كذلك لا يصح تحويل اسم المفعول الذي يتعدى إلى أكثر من مفعول ، فلا يقال : زيد معطى الأب درهماً [7] ؛ وذلك لخروجه عن دائرة الصفة ؛ لأنها لا تقوى على نصب أكثر من مفعول على سبيل التشبيه ، أو نصبه على التمييز إن كان نكرة .

بقي أن يقال : إن اسم المفعول إذا أضيف إلى مرفوعه بغير إرادة تحويله إلى الصفة المشبهة وبغير قرينة تدل على الدوام ، يظل محتفظاً باسمه وبكل الأحكام الخاصة به ، وإن كانت إضافته نادرة .

---

[1] - الهمع ٥ / ٩٠ ، / ١٠٢ ، ١٠٣ .
[2] - شرح ابن عقيل ٢ / ١٥٩ بتحقيق حنا لفاخوري
[3] - توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢ ، وينظر الارتشاف ٥ / ٢٣٩٥
[4] - شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٠٤
[5] - شرح ابن عقيل ٢ / ١٥٩ ، وينظر شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢ / ٩٩٧ .
[6] - الهمع ٥ / ٩٠ ، وينظر ٥ / ١٠٢ ، ١٠٣
[7] - شرح ابن عقيل ٢ / ١٥٩، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢١ .

(٧) التحويل في التعجب

التحويل في هذا الباب فيه مسألتان :

المسألة الأولى : التحويل في " أفعل به "

للتعجب صيغتان قياسيتان هما " ما أفعل " و" أفعل به " .

أما الصيغة الأولى فلا خلاف بين النحويين على أنه لا تحويل فيها ، وأنها على الأصالة سواء عند من قال بفعليتها – وهم البصريون - ، أو عند من قال باسميتها – وهم الكوفيون – [١] .

أما الصيغة الأخرى – أفعل به – فقد اختلف فيها النحاة من ناحية الأصالة والتحويل ، بالرغم من اتفاقهم على فعليتها إلا أنهم اختلفوا في نوع هذا الفعل :

فالبصريون يرون أن هذه الصيغة لفظها لفظ الأمر ، ومعناها الخبر بمعنى : أنه في الأصل فعل ماض جاء على صورة الأمر ، فالأصل في نحو : أحسن بزيد : أحسن زيد أي : صار ذا حسن ، كقولهم : أجرب الرجل أي : صار ذا إبل جربى[٢] .

وإنما حول لفظ الخبر إلى لفظ الأمر تأكيداً ومبالغة ، كأن المتكلم به يستدعي من يتعجب منه أنه أمر حقيقة [٣] .

وهذا الرأي يثبت التحويل في صيغة " أفعل به " فهي – في الأصل – ماض حول إلى لفظ الأمر ؛ للدلالة على التعجب .

ويترتب على القول بالتحويل أن تكون الباء زائدة في الفاعل زيادة لازمة ؛ لأنه يجري مجرى المثل ؛ ولأنها لزمت زيادتها للفرق بين الأمر والتعجب ؛ لأنه إذا قيل : أكرمْ بزيد دل على أنه تعجب ، ولو قيل : أكرمْ زيداً لم يعلم ذلك [٤] .

والقول بالتحويل في هذه الصيغة من اختيارات ابن مالك[٥] .

والقائلون بالتحويل في هذه الصيغة يحتجون بالأمور الآتية :

أولاً : أنه لو كان " أفعل "أمراً حقيقة ، ولم يكن محولاً من الخبر ، لكان فيه ضمير المأمور ، فكان يلزم تثنيته وجمعه وتأنيثه وتذكيره على حسب أحوال المخاطبين ، فعدم اختلاف الضمير تثنية وجمعا ، وتذكيراً وتأنيثا ، يدل على أنه ليس أمراً أصالة ، وإنما هو محول من الخبر[٦] .

ثانياً : أنه لو كان أمراً على سبيل الحقيقة ، وليس محولاً من الخبر لجاز أن يؤكد بالنون. وأن يجاب بالفاء ، وأن يجزم جوابه ، واللوازم كلها باطلة [٧] .

ويرى الكوفيون والأخفش أنه أمر على سبيل الحقيقة ، وليس محولاً من الخبر .[٨] ، واختاره الزمخشري في مفصله[٩] .

---

١ –

٢ – شرح ألفية ابن معط للقواس ٢ / ٩٥٩ ، ٩٦٠ .

٣ – المصدر السابق ٢ / ٩٥٩ ، ٩٦٠ .

٤ – شرح ألفية ابن معط للقواس ٢ / ٩٥٩ ، ٩٦٠ ن وينظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٦٢

٥ – شرح التسهيل ٣ / ٣٨ ، ٣٩ .

٦ – شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٤٧ ، ٤٨

٧ – المصدر السابق ٧ / ٤٧ ، ٤٨

٨ – شرح ألفية ابن معط للقواس ٢ / ٩٥٩ ، ٩٦٠ .

٩ – المفصل ٢٧٧ .

وعلى هذا الرأي يسقط التحويل في الصيغة ، وتثبت لها الأصالة في الأمرية . ويترتب عليه إضمار الفاعل في " أفعلْ " وتكون الباء للتعدية ، والجار والمجرور في محل نصب على المفعولية [1] .

واحتج أصحاب هذا الرأي بأن القول بالتحويل يؤدي إلى إخراج اللفظ عن حقيقته إلى مجازه من غير ضرورة ، ولأنه يؤدي إلى زيادة الباء في الفاعل[2] .

والأولى عند معظم النحويين هو الرأي الأول القائل بالتحويل ؛ فـ " أفعلْ " فعل ماض أتى على صورة الأمر تحويلاً ؛ وذلك لأنه إذا قيل : أكرم بالرجل نسبا ، فكأنه قيل : كرم الرجل نسباً ، وهذا أمر واضح ، إذ المتكلم لا يريد أن يأمر أو يطلب ، وإنما يريد أن يخبر بكرم نسب الرجل ، ومن هنا حولت صورة الفعل من الماضي إلى الأمر للدلالة على التعجب[3] .

المسألة الثانية : تحويل الفعل الثلاثي إلى صيغة " فعُل " – بفتح فضم – للدلالة على التعجب .

الأصل – كما تقدم – أن للتعجب صيغتين قياسيتين هما : (ما أفعل ، وأفعل به) .

ولكن يجوز تحويل كل فعل ثلاثي تام إلى صيغة " فعُل " – بفتح الفاء وضم العين – لقصد المبالغة والتعجب [4] .

هذا ، وهناك ارتباط بين تحويل الفعل المتعدي إلى واحد إلى لازم ، وبين تحويله للدلالة على التعجب ، فالتحويل إلى " فعل " يترتب عليه التحويل من المتعدي إلى لازم ، وهذا بدوره يستلزم تعجباً أو دلالة على المدح والذم – على نحو ما سيوضح في الموضع الآتي[5] .

وفاعل " فعل " المحول للدلالة على التعجب يكون معرفة ونكرة ،ويكثر جره بالباء في الشعر ، ويضمر على وفق ما قبله من إفراد وتثنية وجمع ، نحو : زيد لكرم ، وهند لكرمت ، والزيدان كرما رجلين ، والزيدون كرموا رجالاً يريد معنى : ما أكرم[6] .

هذا ، ويترتب على تحويل الفعل إلى صيغة " فعل " للإشعار بالتعجب أن تكون الصيغة لازمة ،مجردة من الدلالة الزمنية ، وجامدة كامل الجمود ، فلا مضارع لها . ولا أمر، ولا غيرهما من بقية المشتقات [7] .

كذلك فإن هناك ارتباطاً بين تلك الصيغة المحولة الدالة على التعجب ، وبين الصيغة نفسها المحولة للدلالة على المدح والذم ، وهذا الارتباط يعود إلى أمرين :

أحدهما : أن العرب لا تبني " فعل " المذكور وتضمنه معنى المدح والذم إلا إذا أرادوا معنى التعجب ، فهو – إذاً – يدل على المدح والذم وزيادة معنى التعجب [8] .

والآخر : الارتباط بين الموضعين في كيفية تحويل الفعل إلى " فعُل " للدلالة على التعجب ، أو للدلالة على المدح والذم ، وهذا ما سوف يتضح في الموضع الآتي المرتبط بأسلوب المدح والذم .

---

1 - شرح ابن عقيل ٢ / ١٦٢ .
2 - شرح ألفية ابن معط للقواس٢ / ٩٥٩ ، ٩٦٠ .
3 - شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨ ، ٣٩ .
4 - توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٨٠ .
5 - الارتشاف ٤ / ٢٠٥٦ ، وينظر المقتضب ٢ / ١٤٧ .
6 - التصريح ٢ / ٩٨ ، وينظر ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥٦ : ٢٠٥٨ .
7 - ينظر همع الهوامع ٥ / ٤٣ .
8 - توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٧٠ ، وينظر ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥٧ ، ٢٠٥٨ .

(٨) التحويل في أسلوب المدح والذم

الأصل في " نعم " أن تدل على المدح العام ، كما أن الأصل في " بئس " أن تدل على الذم العام ، وهما بهذا الاستعمال فعلان ماضيان جامدان خلافاً للكوفيين الذين يرون أنهما اسمان [١] . ، ومع أن كلاً منهما حكم عليه بأنه فعل ماض على الصحيح إلا أنهما تجردا من الدلالة الزمنية ، وذلك بعد أن تكونت منهما ومن فاعلهما جملة إنشائية غير طلبية ؛ لإنشاء المدح العام أو الذم العام من غير إرادة زمن ماض أو غير ماض ، وكلاهما انتقل إلى نوع خاص من الإنشاء المحض غير الطلبي ، لا دلالة فيه على زمن مطلقاً نحو : نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو[٢] .

هذا ، ويصاغ من الفعل الثلاثي صيغة على وزن " فعل " – بفتح الفاء وضم العين – بقصد تأديته لمعناه اللغوي المعين، مع المدح الخاص به ، أو الذم الخاص ، ومع الإشعار بالتعجب فيهما ، ويعد الفعل بعد هذه الصياغة لازماً ، ومجرداً من الدلالة الزمنية ، وجامداً كل الجمود ، فلا مضارع له ، ولا أمر ، ولا غيرهما من بقية المشتقات [٣] .

ومعنى هذا أن " فعل " – هذا - المحول من كل فعل ثلاثي يجعل مثل " نعم " و" بئس " في عدم التصرف ، وإفادة المدح والذم ، واقتضاء فاعل كفاعلهما ، فيكون ظاهراً مصاحباً لأل ، أو مضافاً إلى صاحبها ، أو ضميراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز، فيقال : شرف الرجل زيد ، ولؤم الرجل خالد ، وشرف غلام الرجل زيد ، وشرف رجلاً زيد ، ومن ذلك قوله تعالى { كبرت كلمة تخرج من أفواههم }[٤] ، وسواء في ذلك ما وضع على " فعل " نحو " كبر " في الآية ، ونحو " لؤم " و " ظرف " أو كان محولا من " فعل " – بفتح العين – أو " فعل " – بكسرها – إلى " فعل " – بضم العين – نحو : حسن العمل الصدق ، وخبث العمل الكذب [٥] ، ويصير المتعدي من " فعل " أو " فعل " - بفتح العين وكسرها على الترتيب – بالتحويل لازماً .

وإذا استعمل " فعل " هذا لمدح أو ذم ، فمذهب أكثر النحويين أنه ملحق بباب " نعم ، وبئس " فقط ، فتثبت له جميع أحكامهما .

وذهب الأخفش ، والمبرد إلى أنه يجوز إلحاقه بباب التعجب ، وحكا الأخفش الاستعمالين عن العرب ، فيقال : حسن الرجل ، ولحسن الرجل . في معنى : ما أحسنه [٦] .

كيفية التحويل :

تتوقف كيفية تحويل الفعل الثلاثي للدلالة على المدح أوالذم ، أو التعجب على نوع الفعل من ناحية الصحة والعلة من وجه ، والفك والإدغام من ناحية أخرى ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي :

(أ) إذا كان الفعل صحيح العين واللام حول تحويلاً مباشرا إلى صيغة " فعل " – بضم العين – فيفيد بعد التحويل معناه اللغوي مقروناً بالمدح أو الذم بمعناه ، مع التعجب

---

١ - شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٨ ، وينظر معاني الفراء ١ / ٢٦٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١ / ٦٦ – ٨٨

٢ - ينظر شرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٨٩

٣ - توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢ / ٧٠ ، ٧١ ، وينظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٧٩ .

٤ - سورة الكهف . من الآية (٥)

٥ - الهمع ٥ / ٤٣

٦ - المقتضب ٢ / ١٤٧ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠ ٢٣ ، والتصريح ٢ / ٩٨ ، والهمع ٥ / ٤٢ : ٤٤ .

في كل حالة ، تبعاً لمعناه اللغوي الأصلي قبل التحويل ، نحو :حسن الوجه وجهك – بضم العين – .

هذا ، ويجوز في الفعل – هنا – بعد تحويله إما إبقاؤه على صورته الجديدة بعد التحويل ، وإما تسكين عينه المضمومة ونقل حركتها إلى فاء الكلمة ، وإن أجري مجرى فعل التعجب جاز الضم والتسكين ، ولا يجوز النقل نحو : لحسن الرجل في معنى : ما أحسنه [1] .

(ب) إذا كان الفعل صحيحاً مضعفاً نحو : فرَّ ، وجب فك الإدغام والعودة إلى الأصل قبله ، فيصير : فرر ، ثم يحول إلى " فعل " فيصير " فرر " – بضم العين - ، ثم يعود إلى الإدغام ، فيصير كما كان " فر " ، فيقال : فر العدو جباناً ، فكأن الفعل المضعف يبقى على إدغامه ،ويكون التحويل فيه منوياً .

هذا ، ويجوز حذف الفتحة من أول الفعل ليحل محلها الضمة التي على العين عند تحويله إلى " فعل " وتسكين عين الفعل فيصير "فُرَّ " - بضم الفاء [2] .

ومن المضعف الذي تجري عليه هذه القاعدة " حب " عند تحويله إلى " فعل " بقصد المدح بشرط ألا يكون فاعله كلمة " ذا " في مثل " حبذا " ؛ لأن " حب " في هذه الصورة المركبة مع " ذا " يجب فتح الحاء فيها ، وبقاء " ذا " على حالها من الإفراد والتذكير في كل الأساليب ، مهما كان حال الممدوح من ناحية إفراده ، وعدمه ، وتذكيره وتأنيثه ، كما وجب في هذه الصورة – أيضا – وصل الفعل " حب " بفاعله " ذا " كتابة ، وتركيبهما معاً .

والأكثر في " حب " إذا أفردت من " ذا " ضم الحاء بعد نقل حركة العين إليها ، والفتح جائز [3] ، وبالوجهين ينشد قول الشاعر :

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحب بها مقتولة حين تَقتل [4]

(ج) وإذا كان الفعل معتلاً فإن التحويل يتوقف على نوع الفعل المعتل .

ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي :

- إذا كان الفعل المعتل مثالاً (فاؤه حرف علة) نحو : وعد ، ووصف فإنه في التحويل يأخذ حكم الفعل الصحيح غير المضعف ، فيحول إلى " فعل " - بضم العين – فيقال : وعد ،ووصف .

- وإن كان الفعل المعتل أجوف (عينه حرف علة) مثل : قال ، وباع ، بقي على حاله ، وقدر فيه التحويل مع وجود قرينة تدل على المدح أو الذم ، يقال : قال الرجل زيد ، وباع الرجل بكر [5] .

- وإذا كان الفعل ناقصاً (لامه حرف علة) وكانت لامه واواً أو ألفا أصلها واو نحو : سرو، وغزا سواء أكان على " فعل " وضعاً مثل " سرو ، أو لا مثل " دعا وَغزا " يحول إلى

---

[1] - ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥٧ ، ٢٠٥٨ .
[2] - المصدر السابق ٤ / ٢٠٥٧ ، ٢٠٥٨ .
[3] - توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٧٥ .
[4] - قائله : الأخطل ، وهو من الطويل . من مواضعه : الديوان ٢٦٣ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٤٣ ، وأسرار العربية ١٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢٩ ،وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١ / ٨٠٦ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ٤٣ ، ٧٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٦١ ، والهمع ٢ / ٨٩ ، والأشموني ٢ / ٣٨٢ .
[5] - ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥٧ ، ٢٠٥٨ .

" فعل " – بضم العين - أو تسكن العين ، فيقال بعد التحويل : سرو و سرو – بضم العين مرة وتسكينها مرة أخرى - ، وغزو وغزو بالطريقة نفسها[1] .

- وإذا كان الفعل ناقصاً ولامه ياء أو ألف منقلبة عن ياء نحو : خشي ، ورمى ، فذهب الجمهور إلى تحويلهما إلى " فعل " فتقلب الياء واوا فيقال : خشو ، ورمو ، أو تسكن عين الكلمة ، وفي هذه الحالة لا ترد اللام إلى أصلها من الياء نحو : رمي ، وخشي – بتسكين العين - .

وذهب بعض النحاة إلى أن هذا النوع يقر على حاله ، فيقال : لرمي الرجل زيد ، ولغزي الرجل بكر[2] .

- وإذا كان الفعل لفيفا مقروناً من باب " قوي " – عينه ولامه واوان – قلبت الضمة كسرة واللام ياء نحو :لقوي الرجل زيد ، فكأن الفعل بقي على صورته الأولى وكان التحويل منوياً[3] .

ويأخذ الحكم نفسه ما كان من باب " شوي " – عينه واو ولامه ياء – فإن الياء تقلب واواً ؛ لتطرفها بعد ضمة ، ثم تدغم الواو في الواو فتصير " شو " ، ويجوز عدم القلب واواً ، فتبقى الياء مع تسكين ما قبلها ، فيقال : " شوي " – بتسكين العين - ، ولا يجوز القلب والإدغام في هذه الحالة ؛ لأن السكون ليس أصليا[4] .

هذا ، وقد نص النحاة على أن العرب شذت في ثلاثة أفعال ، فلم تحولها واستعملتها استعمال " نعم ، وبئس " ، وهي " علم ، وجهل ، وسمع " يقال : علِم الرجل زيد ، وجهل الرجل بكر ، وسمِع الرجل خالد ، إذا أرادوا المبالغة في علمه ، وجهله ، وسمعه، فقد نقل عن الكسائي أنه قال : إنه يجوز أن يبنى على " فعُل " إلا في هذه الأفعال الثلاثة ؛ لأن العرب حين استعملتها أبقتها على كسرة عينها ولم تحولها إلى الضم ، فلا يجوز لنا تحويلها بل نبقيها على حالها كما أبقوها،فيقال : علم الرجل زيد ، وجهل الرجل عمرو ،وسمع الرجل بكر – بكسر العين – [5] .

ومن النحويين من أجاز فيها : سمُع ، وجهُل ، وعلُم - بضم العين – فتحول كما يحول غيرها من الأفعال .

هذا ما يتعلق بالتحويل وكيفيته في هذا الموضع ، وقد اتضح الآتي :

أولاً : أن التحويل لا يعد شرطاً في صيغة " فعُل " – بضم العين – حتى تدل على المدح والذم ، بل قد تكون موضوعة على تلك الصيغة وتجري مجرى " نعم ، وبئس " في إفادة المدح أو الذم .

ثانيا : أن التحويل في هذه الصيغة يتوقف على نوع الفعل صحة وإعلالا ، وفكا وإدغاما ، كما يتوقف على نوع الفعل المعتل .

ثالثا : أن التحويل في هذا الباب يرتبط بباب التعدي واللزوم ؛ لأن تحويل صيغة الفعل المتعدي إلى " فعل " يترتب عليه لزومها ؛ لأنها لا تكون إلا لازمة في اللغة العربية .

---

[1] - ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥٧ ، ٢٠٥٨

[2] - الارتشاف ٤ / ٢٠٥٧ ، ٢٠٥٨ ن وينظر الأصول لابن السراج ٢ / ٩٨

[3] - الهمع ٥ / ٤٤

[4] - ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥٧ ، ٢٠٥٨

[5] - ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥٦ ، ٢٠٥٧

رابعاً : أن التحويل في هذا الباب يرتبط بالتحويل لأجل التعجب ؛ لاتفاقهما في كيفية التحويل ؛ ولأن العرب لا تبني " فعل " المذكور وتضمنه معنى المدح أو الذم إلا إذا أرادوا معنى التعجب ، فهو – إذاً – يدل على المدح أو الذم وزيادة معنى التعجب .
خامساً : أن التحويل في هذا الباب قد يكون مقدراً لفظاً ، فيكون منوياً ، فتبقى الصورة – كما هي – بعد التحويل ، ويكون الاعتماد على القصد والقرينة .

(٩) التحويل في النعت

النعت – كما هو معروف – أحد أنواع التوابع الخمسة ، وهو تعبير كوفي ، أما البصريون فيسمونه : الوصف والصفة [١].

وعرفه النحاة بأنه : " تابع مشتق أو مؤول بالمشتق يكمل به المنعوت ببيان صفة من صفاته ، أو من صفات اسم آخر له صلة بالمنعوت "[٢].

وينقسم النعت باعتبار المعنى إلى قسمين هما :

- نعت حقيقي .
- نعت سببي .

فالنعت الحقيقي : ما دل على معنى في نفس متبوعه الأصلي ، نحو : جاء الطالب المجتهد ، ورأيت الطالب المجتهد ، ومررت بالطالب المجتهد .

والعلامة التي تدل على أن ذلك نعت أن يشتمل على ضمير مستتر يعود على المنعوت .

أما النعت السببي فهو: ما دل على معنى في اسم ظاهر بعده له صلة بالمنعوت ، ولا بد من أن يشتمل هذا الاسم الظاهر على ضمير يعود على المنعوت ليؤكد صلته به ، نحو : جاء الطالب الكريم أبوه [٣].

هذا ، ولا بد للنعت من مطابقة منعوته ، غير أن هذه المطابقة تختلف بحسب نوعيْ النعت ، ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي :

أولاً : المطابقة في النعت الحقيقي .

النعت الحقيقي يطابق منعوته في أربعة من عشرة :

- فيطابقه في واحد من ألقاب الإعراب (الرفع ، والنصب ، والجر) .
- ويطابقه في واحد من التعريف والتنكير .
- ويطابقه في واحد من التذكير والتأنيث .
- ويطابقه في واحد من الإفراد والتثنية والجمع [٤].

قال سيبويه :"واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة ، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة "[٥].

---

١ - همع الهوامع ٥ / ١٧١
٢ - شرح ابن عقيل ٢ / ١٩٠ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٧ ، والتصريح ٢ / ١٠٨ ، ١٠٩ ، والأشموني ٣ / ٥٩ .
٣ - ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٠٢ .
٤ - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٥٤ . وينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٠٢ ،وشرح ابن عقيل ٢ / ١٩٣ ، ١٩٤ .
٥ - الكتاب ٢ / ٣٠٢

وسبب هذا التطابق ؛ أن النعت والمنعوت كالشئ الواحد ، فصار ما يلحق الاسم يلحق النعت ، وإنما كانا كالشئ الواحد من قبل أن النعت يخرج المنعوت من نوع الى نوع أخص منه ، فالنعت والمنعوت بمنزلة نوع أخص من نوع المنعوت وحده [1] .

ومن هنا كانت المطابقة بين النعت ومنعوته واجبة في الإعراب ، وفي العدد ، وفي الجنس ، وفي التعريف والتنكير ، فلا يوصف مرفوع بمنصوب ، بل مرفوع بمثله ، وكذلك إذا كان منصوباً أو مجروراً ، فينعت بما يطابقه إعراباً .يقال : جاء الطالب المجتهد ، ورأيت الطالب المجتهد ، ومررت بالطالب المجتهد .

ولا يوصف المفرد بمثنى أو جمع ، بل بمفرد مثله ، وكذلك إذا كان منصوباً أو مجروراً ، فينعت بما يطابقه .

وكذلك الأمر في التعريف والتنكير ، فلا توصف المعرفة بالنكرة ، ولا توصف النكرة بالمعرفة ، ولا يوصف مذكر بمؤنث ، ولا العكس ، بل كل بما يطابقه ، يقال : هذا طالب مجد، وهذان طالبان مجدان ، وهؤلاء طلاب مجدون ، وجاء الطالب المجد ، ورأيت الطالبين المجدين، ومررت بالطالبين المجدين ، وهكذا[2] .

هذا كله في النعت الحقيقي .

ثانياً : المطابقة في النعت السببي : المطابقة في النعت السببي تختلف عنها في النعت الحقيقي ؛ وذلك لأن النعت السببي يطابق منعوته في اثنين من خمسة :

- واحد من ألقاب الإعراب (الرفع أو النصب أو الجر) .
- واحد من التعريف والتنكير.
- أما الخمسة الباقية ، وهي : التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، فحكمه فيها حكم الفعل ؛ للشبه الموجود بينهما .

فإن كان للمفرد أو للمثنى أو للجمع أفرد النعت ، كما يفعل مع الفعل نحو : مررت برجل حسن أبوه ، ومررت برجلين حسن أبواهما ، ومررت برجال حسن آباؤهم ، كما يقال : حسُن أبوهما ، وحسُن أبواهما ، وحسُن آباؤهم .

وكذلك الحال في التذكير والتأنيث ، فإن كان مرفوعه مذكراً ذكر لأجله ، وإن كان مرفوعه مؤنثاً حقيقياً غير مفصول عن عامله أنث لأجله ، وإن كان مرفوعه مؤنثاً غير حقيقي ، أو حقيقياً مفصولاً عن عامله ذكر وأنث جوازاً .

يقال : مررت برجل قاعد أبوه ، وبامرأة قاعدة أمها ،كما يقال : مررت برجل قعد أبوه ، وبامرأة قعدت أمها ، ويقال : مررت برجل كريمة أمه ، كما يقال : كرمت أمه[3] .

قال سيبويه – مشيراً إلى النعت السببي - : " هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشئ من سببه ، وذلك قولك : مررت برجل حسن أبوه ... وإنما أجريت هذه الصفات على الأول حتى صارت كأنها له ؛ لأنك قد تضعها في موضع اسمه ، فيكون منصوباً ومجروراً ومرفوعاً والنعت لغيره ، وذلك قولك : مررت بأكريم أبوه، ولقيت موسعاً عليه الدنيا ، وأتاني الحسنة أخلاقه ، فالذي أتاك والذي أتيت غير صاحب الصفة ، وقد وقع موقع اسمه ، وعمل فيه ما كان عاملاً فيه ، وكأنك قلت : مررت

---

[1] - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٥٥ ، وينظر همع الهوامع ٥ / ١٧٢

[2] - ينظر الكتاب ٢ / ٣٠٢ ، وارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٨

[3] - ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٥٥ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٩٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٦١ .

بالكريم ، ولقيت موسعاً عليه ، وأتاني الحسن ، فكما جرى مجرى اسمه ، كذلك جرى مجرى صفته [1] .

هذا ما يتعلق بأحكام المطابقة في نوعيْ النعت (الحقيقي ، والسببي) ، وقد بدا لي أن أبدأ ببيان أحكام المطابقة ؛ لأن آثار التحويل بينهما مرتبطة بذلك .

هذا ، ويمكن تحويل النعت الحقيقي إلى سببي ، والعكس .

فمن تحويل النعت الحقيقي إلى سببي أن يقال في نحو جاء الطالب الكريم : جاء الطالب الكريم أبوه .

وقد ترتب على هذا التحويل عدة آثار يمكن بيانها على النحو الآتي :

أولاً : أن النعت أصبح يدل على معنى في الاسم الظاهر بعده ، فالكريم هو الأب ، وليس الطالب ، وهذا بعد أن كان النعت يدل قبل التحويل على معنى في المتبوع نفسه وهو" الطالب "في المثال . وهذا يدل على أن التحويل كان له أثر في تغيير دلالة النعت .

ثانياً : أن المطابقة بين النعت ومنعوته أصبحت بعد التحويل في أمرين من خمسة بعد أن كانت في أربعة من عشرة قبل التحويل .

فالمطابقة انحصرت في واحد من ألقاب الإعراب (وهو الرفع في المثال) ، وواحد من التعريف والتنكير (وهو التعريف في المثال) .

ثالثاً : كان للتحويل أثر في عمل النعت ، فقبل التحويل كان يرفع ضميراً مستتراً ، أما بعد التحويل فصار يرفع اسماً ظاهراً .

رابعاً : أصبح النعت بالنسبة للتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع يعامل معاملة الفعل ،وأصبح الاسم الظاهر بعده يتحكم في هذه الأمور ، فلزم الإفراد بغض النظر عن نوع المتبوع : مفرد أو مثنى أو جمع كالفعل تماماً .

وأصبح حاله في التذكير والتأنيث يراعى فيه حال الاسم الظاهر بعده ، بعد أن كان يخضع في كل ذلك لحال المتبوع [2].

ولو حدث العكس وحول النعت السببي إلى نعت حقيقي لكانت الآثار المترتبة على التحويل عكس ما ذكر ، ولا حاجة للنص عليها ؛ لوضوحها ، يقال في نحو : جاء الطالب الكريم أبوه : جاء الطالب الكريم [3] .

(١٠) التحويل في الممنوع من الصرف

قد يبدو غريباً للوهلة الأولى محاولة الربط بين التحويل والممنوع من الصرف ، ولكن بمزيد من التأمل تبدو الصلة قوية بينهما ، ويزول الاستغراب .

فالاسم يمنع من الصرف للعلمية والعدل ، كما يمنع للوصفية والعدل – أيضاً - والعدل : تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي [4]، فالعدل في الحقيقة تحويل؛ لأن فيه صرفَ لفظٍ إلى لفظ آخر ، وهذا هو المقصود من التحويل غالباً .

---

[1] - الكتاب ٢ / ٢٢ ،وينظر المقتضب ٤ / ١٥٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٠٧

[2] - ينظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٩٣

[3] - ينظر المساعد ٢ / ٤٠١ ، والهمع ٥ / ١٧٤

[4] - توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، وينظر الكتاب ٣ / ٢٢٤ ، والمساعد ٣ / ٨

والعدل في الاسم يقع في عدة مواضع [1]، وسوف أكتفي بالإشارة إلى موضع واحد منها ؛ لأن المقصود ليس حصر المواضع وإنما التدليل على أثر التحويل في الممنوع من الصرف ، فمن أشهر هذه المواضع : العلم المعدول على وزن " فعل " – بضم الفاء وفتح العين – نحو عمر ، فقد قدروه معدولاً عن " عامر " ، و" عامر " مصروف – وإن كان علماً – ؛ لعدم وجود علة أخرى مع العلمية ، أما " عمر " ففيه العلمية ،وهي علة معنوية ، وفيه العدل وهو علة لفظية .

وإنما جعل هذا النوع معدولاً لأمرين :

أحدهما : أنه لو لم يقدر عدله للزم ترتيب المنع على علة واحدة ، وليس فيه من الموانع غير العلمية .

والآخر: أن الأعلام يغلب عليها النقل ، فجعل " عمر " معدولاً عن " عامر " العلم المنقول من الوصف ولم يجعل مرتجلاً[2].

هذا ، والعدل في نحو " عمر " له فائدتان :

إحداهما : لفظية ، وهي التخفيف .

والأخرى : معنوية ، وهي تمحيض العلمية ، إذ لو قيل : عامر لتوهم أنه صفة[3] .

أما العدل في الصفة فيقع في موضعين :

أحدهما : المعدول في العدد إلى وزن " فعال " و " مفعل " نحو : مثنى وثلاث .

أما العدل فلأن هذه الألفاظ معدولة عن اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وكذا سائرها ، وأما الوصف ، فلأن هذه الألفاظ لا تستعمل إلا نكرات[4] .

وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ والمعنى ، أما في اللفظ فظاهر ، وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها ، فصار فيها عدلان[5] .

والموضع الآخر : لفظ " أخر " المعدول ، وهو جمع " أخرى " أنثى " آخر " – بفتح الخاء – بمعنى مغاير[6] .

ومن خلال العرض يتضح أن العدل في جوهره تحويل للصيغة من لفظ إلى لفظ آخر، وبهذا تظهر العلاقة بين التحويل والممنوع من الصرف ؛ إذ للتحويل أثر في منع الاسم من الصرف سواء أكان في العلمية أم في الوصفية ، ولعل عدم بروز تلك العلاقة يعود إلى شيوع استعمال مصطلح " العدل " في هذا الموضع بدلاً من " تحويل " فالعدل تحويل[7] .

---

[1] - تنظر بقية مواضع العدل في العلمية في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٢ ن وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٧٩ ن وشفاء العليل ٢ / ٨٩٨ .

[2] - توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢ / ٢٨٦، ٢٨٧ .

[3] - التصريح ٢ / ٢٢٢ ن وينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٤٩ .

[4] - الأشموني ٣ / ٢٤٠ ، وينظر المقتضب ٣ / ٣٨٠ ، ٣٨١ .

[5] - توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

[6] - ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٤٨ ، وينظر الأشموني ٣ / ٢٤٠ .

[7] - ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢ / ٨٥٥ .

(١١) التحويل في العدد

يجوز أن يبنى من ألفاظ العدد من اثنين إلى عشرة وصفٌ على وزن " فاعل " يكون حكمه حكم الصفات في التذكير والتأنيث .

فيقال : ثان ، وثالث إلى عاشر في وصف المذكر ، وثانية وثالثة إلى عاشرة في وصف المؤنث[١] .

واسم الفاعل – هذا – المأخوذ من العدد متعدد الاستعمال : فقد يستعمل مستقلاً عن أصله ، وقد يستعمل مع أصله أو دونه ، وقد يستعمل مركباً مع العشرة [٢]

ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي :

أولاً : إذا استعمل اسم الفاعل المأخوذ من العدد مستقلاً عن أصله أعرب بحسب موقعه في الجملة ، فيقع مبتدأ وخبراً ، ويقع نعتاً ومضافاً ، ويأتي مقترناً بأل أو مجرداً منها ، وهو في هذه الحالة يفيد الوصف والترتيب ، يقال : كان زيد الثالث على دفعته وحضر الأول ، واحترمت الخامس ، وهكذا .

ثانياً : إذا استعمل اسم الفاعل المأخوذ من العدد مع أصله وجب إضافته إليه ؛ ليدل على أن الموصوف به بعض تلك المدة المعينة لا غير ، وهذا النوع لا تجوز إضافته إلى ما هو دونه، فلا يقال : ثالث اثنين بمعنى : أنه واحد من اثنين ؛ لأنه ليس من الاثنين معنى الثلاثة بخلاف العشرة فإن فيها معنى الثلاثة [٣] .

وإنما كانت الإضافة هي الأشهر في النوع لأمور :

أحدها : وروده في التنزيل مضافاً ، قال تعالى { ثاني اثنين }[٤] وقوله – أيضاً – { ثالث ثلاثة }[٥] .

والثاني : فلأن معنى :ثاني اثنين ، أو ثالث ثلاثة أنه أحد اثنين أو ثلاثة ، أو بعض اثنين أو ثلاثة ، و " واحد " و " بعض " لا ينصبان اتفاقاً فكذلك ما في معناهما.

والثالث : فلأنه إنما يعمل النصب إذا كان في معنى الفعل ، وهو باطل ؛ لأن ثالث ثلاثة لو كان في معنى مصير ثلاثة – مثلاً – لكان تحصيلاً للحاصل ، إذ الثلاثة حاصلة دونه[٦] .

قال سيبويه – مؤيدا القول بالإضافة في هذا النوع – :" باب ذكرك الاسم الذي به تبين العدة كما هي مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ فبناء اثنين وما بعده إلى العشرة فاعل، وهو مضاف إلى الاسم الذي به يبين العدد، وذلك قولك : ثاني اثنين "[٧].

ومن النحاة من يجيز إعمال هذا النوع بعد تنوينه ، نحو : ثالث ثلاثة ، واحتج هؤلاء بأن معنى : ثلثت ثلاثة : أتممت ثلاثة ، وهو ضعيف للأسباب السابقة [٨] ، وينسب

---

١ - شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤١٣ ، ٤١٤

٢ - يستعمل الوصف المذكور مع العشرة فيكون صدراً للعدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ن وهو في هذا الاستعمال يدل على أن الاتصاف بمعناه مقيد بمصاحبة العشرة ، نحو : حادي عشر السنة الهجرية ذو القعدة ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٣ ، ٣١٤ .

٣ - شرح ألفية ابن معط للقواس ٢ / ١١١١ ، ١١١٢

٤ - سورة المائدة . من الآية (٤٠)

٥ - سورة المائدة . من الآية (٧٣)

٦ - شرح ألفية ابن معط للقواس٢ / ١١١١ ، ١١١٢ .

٧ - الكتاب ٣ / ٥٥٩ .

٨ - التصريح ٢ / ٢٧٦ .

جواز النصب إلى الأخفش ،والمبرد[1] ،وكذا الكسائي وثعلب من الكوفيين [2].

ثالثا : إذا استعمل الوصف المذكور مع دون أصله أفاد معنى التصيير والتحويل ، فإذا قيل : ثالث اثنين كان معناه : صير الاثنين ثلاثة بنفسه ، ولا بد من أن يكون العدد أنقص منه بواحد لأن لفظ التمام يجب أن يكون أكثر من لفظ المتمم بواحد[3].

واسم الفاعل – هنا – لا يخلو من أن يراد به المضي أو لا :

فإن أريد به المضي فليس فيه إلا الإضافة نحو : هذا رابع ثلاثة أمس . وهذا على المشهور خلافا للكسائي الذي يجوز إعمال اسم الفاعل إذا دل على المضي .

وإن أريد به الحال أو الاستقبال نصب نحو : هذا رابع ثلاثة الآن أو غدا قياسا على اسم الفاعل في غير العدد ، والمعنى : أنه يصير الثلاثة أربعة .

والملاحظ أن اسم الفاعل المأخوذ من لفظ العدد إذا استعمل مع دون أصله أفاد معنى التحويل والصيرورة سواء أكان عاملاً أم لا ، فمعنى التحويل في هذا الموضع غير مرتبط بالإعمال ؛ إذ الإعمال أو الإهمال هنا لا أثر لهما في دلالة هذا الوصف المأخوذ من لفظ العدد.

كما لا يخفى أن هذا اللون من الاستعمال لاسم الفاعل المأخوذ من العدد هو المرتبط بموضوع البحث ؛ لأنه في الاستعمال الأول دل على الترتيب ، وفي الاستعمال الثاني دل على أنه بعض من العدد بعده [4].

الخاتمة

وبعد ، فإنه من خلال دراسة هذا الموضوع أمكن إظهار واستنتاج الأمور الآتية :

أولاً : أظهر هذا الموضوع أن التحويل يعد شهادة على أن اللغة العربية لغة متصرفة في أكثر أحوالها ؛ فهي لغة متصرفة في المقام الأول ؛ لأن التحويل – في جانب كبير منه – يتطلب تغييراً في الصيغة ، وهذا التغيير لا يحدث إلا إذا كانت الكلمة متصرفة .

ثانياً : أظهر هذا الموضوع النظرة الضيقة لبعض المعاصرين في تعاملهم مع اللغة العربية وقواعدها ، فقد تعددت الأبواق التي تطالب بفتح الأبواب على مصراعيها أمام اللغات الأخرى للاستفادة منها عن طريق الاقتراض ، وهي دعاوى تنقص من قدر اللغة العربية ؛ إذ يمكن عن طريق عدة وسائل – منها التحويل – توفير المفردات اللازمة للاستعمال بدلا من المطالبة بفتح الأبواب على مصراعيها أمام الاقتراض من اللغات الأخرى .

ثالثا :أظهر البحث أن التحويل قد يكون لفظياً ، وقد يكون معنوياً ، وقد يكون تقديرياً بناء على عدم ظهور فرق لفظي في الصيغة قبل التحويل وبعده .

رابعاً : التحويل لا يكون على إطلاقه بل يكون مقيداً في معظم أحواله كما هو الحال في تحويل الفعل إلى البناء للمجهول .

خامساً : للتحويل أثر في إصلاح المعنى ، وعدم الحكم عليه بالفساد كما هو الحال في باب "كان " وأخواتها .

---

[1] - المقتضب ٢ / ١٥١ ، وينظر المساعد ٢ / ٩٥ .
[2] - الهمع ٢ / ١٥١ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٠
[3] - شرح ألفية ابن معط للقواس ٢ / ١١١١ ، ١١١٢ .
[4] - ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٠ .

سادسا : التحويل قد يكون معنى أصيلاً في بعض الأفعال كما هو الحال في " صار " من أخوات " كان " ، وأفعال التحويل في باب " ظن " وأخواتها ، وقد يكون معنى ثانوياً كما هو الحال في دلالة " كان " وبعض أخواتها عليه ؛ لأن هذه الأفعال لها معاني أصلية تدل عليها .

سابعا :التحويل قد يتطلب حذفاً في الجملة كما هو الحال في حذف الفاعل ليحل النائب محله .

ثامنا :التحويل له دور في ربط بعض الأبواب النحوية ببعض ، فهو يربط بين " كان " وأخواتها ، و" ظن " وأخواتها ، كما يربط بين المتعدي واللازم ، والتعجب ، والمدح والذم.

تاسعا : ليس كل فعل في اللغة العربية قابلاً للتحويل ، وإنما لا بد من أن يكون تاماً متصرفاً ماضياً أو مضارعاً كما هو الحال في المبني للمجهول ، أو يكون ثلاثياً متصرفاً كما هو الحال في المدح والذم ، والتعجب .

عاشرا : التحويل يؤدي إلى جعل الفضلة عمدة كما هو الحال في باب نائب الفاعل كما يؤدي إلى تحويل العمدة إلى فضلة كما هو الحال في باب التمييز .

حادي عشر :التحويل يؤدي إلى جمود الأفعال بعد أن كانت متصرفة كما هو الحال في باب المدح والذم ، والتعجب .

ثاني عشر : تتأثر كيفية التحويل في الأفعال ببنية الكلمة من حيث عدد الحروف ، ونوعها صحة وإعلالاً ، وفكاً وإدغاماً كما تتأثر في الأسماء بنوع تبعيتها كما هو الحال في النعت الحقيقي والنعت السببي .

ثالث عشر : التحويل قد يلزم طريقة واحدة كما هو الحال في بناء المضارع للمجهول ، وقد تتعدد طرقه كما هو الحال في بناء الماضي الأجوف ، والمضعف ، والمبدوء بالهمزة المعتل العين للمجهول ، وكما هو الحال في تحويل الفعل الثلاثي المعتل أو المضعف للدلالة على التعجب أو المدح والذم .

رابع عشر : للزمن أثر في تحديد كيفية التحويل فتحويل الماضي يختلف عن تحويل المضارع، كما له أثر في جواز التحويل ومنعه فيمتنع في الأمر ، ويجوز في الماضي والمضارع بقيود.

خامس عشر : قد يكون للتحويل مغزى بلاغي كما هو الحال في التمييز المحول .

سادس عشر : لنوع الفعل من ناحية التعدي واللزوم أثر في التحويل .

سابع عشر : التحويل يؤدي إلى إثبات جميع أحكام الصيغة المحول عنها إلى الصيغة المحولة كما هو الحال في صيغ المبالغة التي تأخذ أحكام اسم الفاعل بشروطه ، ومثل الصيغ التي يتم تحويلها للدلالة على المدح والذم ، والتعجب .

ثامن عشر : للتحويل أثر في منع الاسم من الصرف ؛ لأن العدل تحويل .

تاسع عشر : تعدُّد طرق التحويل في بعض المواضع يتوقف على أمن اللبس ، فإذا أدت طريقة من طرقه إلى اللبس تركت إلى غيرها كما هو الحال في الفعل الأجوف المبني للمجهول والمسند إلى ضمائر الرفع المتحركة .

هذه أهم الملحوظات التي خرجت بها من تلك الدراسة .

والله الموفق

مصادر البحث

أولاً : الدوريات :

- مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين في قنا – العدد التاسع – بحث المزية على الأقران بين الانفراد والاشتراك والإسقاط ، وهو بحث من إعدادي .

ثانياً : المطبوعات :

- القرآن الكريم .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي : تحقيق د / رجب عثمان محمد ، مراجعة د / رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨) م .
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري تحقيق نصر بهجه البيطار. مطبوعات المجلس العلمي العربي بدمشق.
- الأصول في النحو لابن السراج . تحقيق د . عبد الحسين الفتلي . ط الأردن ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لأبي البركات الانباري قدم له ووضع فهارسه : حسن حمد بإشراف د / إميل بديع يعقوب . ط ١ بيروت ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام المصري ، ومعه كتاب عدة السالك لحمد محيي الدين عبد الحميد . ط بيروت (بدون)
- الأمالي الشجرية . ط بيروت (بدون)
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة د . عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ط الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، ط القاهرة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد الأزهري ، دراسة وتحقيق د / عبد الفتاح بحيرى إبراهيم . ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- توضيح المقاصد والمسالك على ألفية ابن مالك للمرادي ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن علي سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ط ١٩٧٩ م .
- توضيح المقاصد والمسالك على ألفية ابن مالك للمرادي . تحقيق : أحمد محمد عزوز المكتبة العصرية . صيدا . بيروت . ط الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- الجنى الداني في حروف المعاني تحقيق : فخر الدين قباوه ، ومحمد نديم فاضل . ط الثانية ١٣٠٤ هـ - ١٩٨٣ م . منشورات دار الآفاق الجديدة .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق وشرح : عبد السلام هارون (ط بولاق) ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية تأليف الفاضل الرحالة : أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق د / عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة .
- ديوان الأخطل نشر أنطون صالحاني
- ديوان الأدب للفارابي تحقيق د / أحمد مختار عمر ، ومراجعة د / إبراهيم انيس . ط القاهرة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- ديوان حسان بن ثابت . تحقيق د / سيد حنفي حسنين .ط القاهرة ١٩٨٣م .

☜ديوان رؤبة بن العجاج ، عني بتصحيحه وليم بن الورد . ط بغداد . بدون
☜ديوان عدي بن زيد تحقيق . محمد جبار المعيبد . وزارة الثقافة العراقية . سلسلة كتب التراث (٢) لا . ط
☜ديوان النابغة الذبياني ، شرح وتقديم : عباس عبد الساتر . ط بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٦ م
☜سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق : حسن هنداوي . دار القلم . دمشق ط الأولى١٩٨٥ م .
☜شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، قدّم له ووضع فهارسه : حسين حمد إشراف د / إميل بديع يعقوب . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
☜شرح ألفية ابن معط لابن جمعة القواس ، تحقيق ودراسة د . علي موسى الشوملي ، الناشر مكتبة الخريجي ، ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
☜شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد ط إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان .
☜شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق حنا الفاخوري . ط دار الجيل . بيروت (بدون)
☜شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد البدوي المختون ط هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
☜شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق د / صاحب أبو جناح . العراق ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
☜شرح جمل الزجاجي لابن هشام المصري ، دراسة وتحقيق د . علي محسن عيسى مال الله ،ط عالم الكتب ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
☜شرح الرضي علي كافية ابن الحاجب – طبعة دار الكتب العلمية
شرح السيرافي على كتاب سيبويه – الجزء الثاني ، تحقيق د . رمضان عبد التواب ، ط القاهرة ١٩٩٠هـ .
☜شرح الشافية للرضي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب حققهما وشرح غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفراف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ط ، دار الفكر العربي .
☜شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ،ط الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.
☜شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق : رشيد عبد الرحمن العبيدي ، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية . ط الأولى ١٩٧٧ م
☜شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د / عبد المنعم أحمد الهريدي . دار المأمون للتراث ط الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
☜شرح المرزوقي على حماسة أبي تمام ، تحقيق أحمد أمين ن وعبد السلام هارون ، ط القاهرة ١٩٥١ م .
☜شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي بالقاهرة .
☜شفاء العليل للسلسيلي ، دراسة وتحقيق د / الشريف عبد الله على الحسيني البركاني ط بيروت

☜عيون الأخبار لابن قتيبة الدينوري
☜الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ط الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .
☜لسان العرب لجمال الدين بن منظور المصري
☜المساعد على تسهيل الفوائد (شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك) تحقيق . د .محمد كامل بركات .ط . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .
☜معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق ومراجعة أ . محمد علي النجار ، ط الهيئة العامة المصرية للكتاب .
☜مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ط ، المكتبة العصرية . صيدا ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
☜المفصل في علم العربية لأبي القاسم : محمود بن عمر الزمخشري ط . الثانية ١٤٠٧ هـ -١٩٨٦ م
☜المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لمحمود بن أحمد العيني ، مطبوع مع خزانة الأدب ، دار صادر . لا . ط .
☜المقتضب للمبرد تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ط ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
☜النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ،تحقيق ودراسة د . محمد عبد القادر أحمد . دار الشروق .ط ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
☜همع الهوا مع مع شرح جمع الجوامع للإمام الحافظ : جلال الدين عبد الله السيوطي تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم ، ط . دار البحوث العلمية . ط الأولى (بدون)